الرأي

S.D.P.P

حزب الشعب الديمقراطي السوري

نشرة سياسية يصدرها حزب الشعب الديمقراطي السوري

العدد 53 نيسان 2006

المحتويات

رقم الصفحة

* الافتتاحية: إعلان دمشق.. خطوة تاريخية كبرى إلى أمام،.......2
* بقلم الأسير: سيطان نمر الولي: قضية أسرى الجولان...........5
* رزان زيتونة: متطرفون.. ضحايا تطرف...........................7
* بشير البكر: وطنيون سوريون...ولكن!..... 10
* خطيب بدلة: مديح التعددية وقوائم الجبهة..........................13
* د. عبد الله تركماني: تحولات مفهوم الأمن القومي.............15
* صبحي حديدي: إيران النووية: حاضنة التأزّم ومفتاح الحلول...18
* بلال الحسن: يتحدثون عن «حماس» ويرفضون الاستماع.....22
* أصدقاء أسر المعتقلين: حول ممارسات محكمة أمن الدولة العليا24
* عمر قشاش: المؤتمرات النقابية في سورية.......................25
* رسالة حلب: الأول من أيار وهموم الطبقة العاملة................27
* اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق: يوم الجلاء.. يوم حرية الأرض29
* بيانات...30
* الأمين الأول الرفيق عبدالله هوشة: في تأبين محمد منير مسوتي32
* أبيّ حسن: حول "مديح الكراهية"..................................33
* ضمير المتكلم: د. منى خوري: نداء لاسترداد السلطة...........36

www.arraee.com

السعر : سوريا ٢٥ ل.س أوروبا ٣€ باقي البلدان ٣ $

"نداء لاسترداد سلطة العقل"

د. منى حداد خوري

إلى كل أحرار هذا العالم ...
إلى كل من آمن بالعقل و قوته...

إلى متى سيبقى العقل سجين الزّنزانات؟

إلى متى سيبقى العقل حبيس القيود و الأغلال؟
تلك التي تعدّدت أسماؤها... قيود المجتمع و أغلال السلطان...

إلى متى سيبقى العقل سجين الظلم و الطغيان؟
أسير عقائد بائدة.. و تقاليد متحجرة ؟

إلى متى سيبقى العقل في بلادي مغيّباً.. متشرداً؟

أما آن للإنسان أن يكون أنساناً؟
أيعقل أن يعيش الإنسان بلا عقل يفكر، يهديه سواء السبيل؟
ترى متى كان الإنسان جسداً بلا عقل؟

إلى متى نظل نسمح باغتيال العقل، و قذف أشلائه في زنزانات الظّلام؟
أما من " معرّي " أو " ابن رشد " في هذا الزمان يحرر العقل فينا؟
و يهدينا جواز سفر إلى سماء الحرية و الحياة الكريمة...

إلى متى سنسمح لقوى الطّغيان و الغيب و التخلف، تعتقل أثمن ما لدينا؟

إلى متى سنقف في الساحات العامة، طوابير خائفة مغيّبة،
نتفرج على استعراضات، فيها العقل يدمّر...؟
ويذبح و يغتال؟

عذراً أيها العقل، إذا كنّا تقاعسنا عن نجدتك و تحرير إرادتك،
لأننا لم نقدّر قيمتك، و لم نتفهّم وظيفتك،
وتناسينا أنّك نور اللــه الذي هو سرّ وجودنا..

عذراً لأننا أبقيناك رهينة، وخدّرناك وغيبناك عن ضمائرنـــا..
عذراً لأننـــا لم نستفق بعد من غيبوبتنـــا..

"البقية على الصفحة 35"

إعلان دمشق..
خطوة تاريخية كبرى إلى أمام،
ثم خطوتان إلى وراء

مرّ الآن على صدور إعلان دمشق أكثر من ستة أشهر، بل سبعة.

وكان واضحاً منذ ذلك اليوم، أنه يمكن أن يجسد لحظة انعطاف في تاريخ سورية الحديث والمعاصر، أو أن يتحول إلى مجرّد مناسبة لخيبة جديدة وتفريغ لآمال الناس وطموحاتها من محتواها القادر بالفعل على التغيير. وقد انصبّ الاهتمام المركز على الاحتمال الأول، لعلّه يكون الحقيقة المحتملة الوحيدة.. وهو قادر بالفعل على ذلك.

أينما ذهبت الاجتهادات والنظرات حول الإعلان ونصوصه، بإجمالها وبلاغتها، أو بركاكتها أحياناً، فإن هنالك معاني أساسية خلفه لم تخطئها الأعين الناقدة، وأدركتها على الفور:

فالإعلان كان قبل أيّ شيء آخر، تعبيراً عن القطع مع النظام، أو أنه وصول الجميع معاً إلى اليأس من إمكان إسهام النظام في عملية التغيير، والرجوع من رصيف الانتظار والاستسلام لإغراء السلطة وإرهابها و"إصلاحيتها" المزعومة، إلى طريق التغيير الذي يمسك الشعب بزمامه من خلال قواه المعارضة الحية الحالية والتي سوف تظهر في المستقبل. بكلمة أخرى أكثر صراحة: كان الإعلان تعبيراً عن تزايد ضعف الرهان على النظام، وعودة المراهنين إلى مواقعهم الأصلية، المعارضة شكلاً ومضموناً.

وثانياً، كان الإعلان تعبيراً عن إمكان وحدة المعارضة وتجسيداً أوليّاً لها. انصبّت رسائل التأييد والانضمام فوراً، وشملت طيفاً واسعا في الداخل والخارج، في تعبير واضح للمرة الأولى عن وحدة الشعب صفّاً واحداً في الجهة المواجهة للاستبداد. وبعد أكثر من ربع قرن على المواجهة الأولى الفاشلة بسبب الافتراق ما بين "المعارضات" وأساليبها آنذاك، تغدو وحدة المعارضة الآن بديهية لا يناقشها أحد ولا يعترض على أهميتها وضرورتها.

وثالثاً، جاء الإعلان تعبيراً عملياً موثّقاً وموقعاً، على أنّ برنامج المعارضة في سورية بسيط وواضح ومحدد، يهدف إلى الخلاص من الاستبداد وإقامة دولة دستورية ديمقراطية، مدنية وحديثة، بموافقة الجميع. بذلك أعطى عيّنة أولى أيضاً عن الأرضية التي سوف يقف عليها أيّ مؤتمر وطني أو حكومة انتقالية في المستقبل.

في طريقه وطريقته، كان الإعلان أيضاً تعبيراً عن إمكانية أن يكون "الداخل" هو الأصل في عملية التغيير. أو أن هذه العملية تعتمد في مداها وأصالتها ونجاحها على هذا الداخل أولاً، مع تقدير قيمة العوامل الخارجية من عمل معارض منفي ومغترب أو قوى دولية تدعم قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلادنا.

كذلك، كان ردّاً سياسياً قوياً على مرتكز دفاع النظام عن نفسه وعن استبداده، في منطق أن الفوضى أو الهيمنة الأصولية هما الاحتمالان الوحيدان في حالة الانهيار أو التغيير. فلقد برهنت سورية على أن هنالك بديلاً ممكناً آخر، يشكّل الإعلان أولّ تجربة على وجوده، حتى ولو بنواةٍ أولية بعد. هذه النواة تثبت أن التوافق ممكن، ووحدة الشعب الوطنية ممكنة أيضاً.

بذلك، أصبح واضحاً أن الإعلان ليس مجرّد "إعلان"، بل هو ميثاق للمعارضة السورية ولوحدتها، وأساس لعملها من أجل التغيير والوصول إلى النظام الوطني الديمقراطي المنشود، ووعاء لتجميع القوى وتنظيم عملها. بذلك أيضاً، أصبح واضحاً أن

دروسه، وكي يمتعنا بجراحنا كذلك... عساها جراح تسعفنا في لفظ البغض والكره من وجداننا وثقافتنا.

"بقية المنشور على الصفحة الأخيرة"

عذراً لأننا سمحنا للقيود تكبل يديك، ولأعاصير الليل تطفئ أنوارك..
عذراً لأننا كنا جاهلين بدونك.. في وطن خبا فيه نور العقل وأجهض فجر التنوير..

عذراً لأننا لم نجعل منك قائدنا ومرشدنا، ومصباح يومنا وغدنا..
و تركنا قوى الظلام تسيّرنا وترسم أقدارنا..
لأننا استسلمنا وخشينا المواجهة، وإن كانت مقدّرة علينا..

فنحن لن نقدرَ على الاستمرار في غيبتك..
ونحن لن نصل إلى بر الأمان بدونكَ..

فاقبل صحو وعينا بعد طول سكون ورقاد،
وتقبل اعتذارنا وإن جاء متأخراً...

مستشفيات لندن، حيث تُخضع نفسها لانتقاد ذاتي شديد. لكن هذا لايعني أنها لم تكن تنوس بين الشك واليقين، والحقيقة والوهم، والحب والبغض خلال مسيرتها كـ"مجاهدة" في كره الآخر وإلغائه. لعل شخصية "هي" كسارد ثان وحامل رئيس لبنية النص الروائي تصلح مدخلاً للحديث عن المحور الثاني الذي يلفت انتباه القارئ ألا و هو شخصيات النص الروائي، إذ هي شخصيات نامية تضج بالأسئلة الداخلية والهواجس المكنونة، وهذا ماجعلها تبدو لنا وكأننا نعايشها في حياتنا اليومية مصطدمين بها تارة، ومتعاطفين معها تارة أخرى، ومتبنين قيمها في بعض الأحيان. حتى شخصية مريم، العانس، المحافظة على مجد العائلة الغارب ليس بمقدورنا النظر إليها إلا كشخصية تحفل بالحيوية من حيث هي كائن آدمي جُسِّد على بياض الورق، إذا ما أخذناها في شرطها الروائي. لعل رابط الكره الذي جمع ذينك الفسيفساء من الشخصيات المتناقضة والمتغايرة ديناً وجنساً وعرقاً وانتماء فكرياً وسياسياً على مساحة الجغرافية الروائية هو مساعدها على النمو بطريقة عفوية وتلقائية. فمروة تحزم أمرها وتتزوج نذير المنصوري الضابط في سرايا الموت المفوضة بسحق الإخوان، وصفاء التي كانت تعشق الحياة وترنو بناظريها إلى الفضاء بما يمثل من رحابة وأفق لامتناه، تتقوقع في ثياب الكهنوت الإسلامي بعد أن تقترن بعبد الله اليمني "المجاهد" في جبال قندهار بعد أن خلع بدوره عباءة الشيوعية التي ارتداها شاباً قبل أن "يهديه" الله و"ينير" قلبه إلى ظلمات جبال تورا بورا في أفغانستان. والأمر نفسه نلمسه في شخصية بكر الشخصية القيادية والمحورية في تنظيم الإخوان الذي سيراجع الكثير من أفكار تنظيمهم وجدوى حربهم مع السلطة بعد أن يجد في لندن ملاذاً آمناً له، كما سينشر في صحافتها بعض آرائه في التجربة المرة التي كان وقودها وغذاؤها المجتمع السوري بألوانه وأطيافه المتباينة. حتى شخصية عمر (شقيق بكر) أضفت من خلال تهتكها ولامبالاتها مما يجري حولها الكثير من التوابل على بنية النص الروائي، لابل جعلت لذلك البيت الذي لم يعرف سوى الكره والموت والتشبث بتلابيب الماضي نكهة خاصة من خلال حضورها بعد غياب عنه قد يطول مراراً. تلك الشخصيات ومثلها الكثير هي شخصيات منتمية إلى مكان وزمان يشرعان الأبواب على قلق الأسئلة الداخلية، والهواجس المكبوتة. وهي شخصيات سترسم للقارئ، من خلال تفاعلها مع اليومي والمعاش، لوحة بانورامية عن سورية، نظاماً ومجتمعاً، في سنوات السواد واليباب. ما ذكرته آنفاً اتكأ على ساردين اثنين، الأول منهما هو سارد (هي)، والثاني منهما هو سارد الروائي، والساردان كانا يعزفان على ذات اللحن والإيقاع، وذات الآلة، لذلك عندما كانت تتم عملية التناوب بينهما، كانت تتم دون أدنى شعور بها من قبل القارئ. ثمة ما يؤخذ على السرد، إذ نرى أن الروائي حمّل الشخصية ما يريده هو من وصف أدبي لا ما تحتمله الشخصية وثقافتها. مثل ذلك قول "هي" السارد الثاني: "أدهش ابن السمرقندي بمنزلنا الواسع، بأقواسه وقناطره الداخلية، المزينة بعمودين من طراز كورنثي أضافهما جدي ليصبح مدخلاً افتراضياً لغرفته الخاصة" وهذا التثقيل هو مانوّه إليه الروائي خليل صويلح بقوله: "مثل هذا الوصف الباهظ لا تستدعيه ذاكرة شابة حلبية محافظة، خصوصاً أنها كانت تنتسب إلى كلية الطب في جامعة حلب وليست في كلية الآداب". مهما يكن الأمر، وبمعزل عن نظريات النقاد التي يرى بعضها إن على الروائي أن ينظر إلى الذي أنتج التاريخ والواقع، وهذا مالم يفعله خالد قطعاً، إذ هو لم يتعمّق في الكشف عن جذور الكره الكامنة في البنية الثقافية والمعرفية لمجتمعنا المتخلف تاريخياً، وبمنأى عن إن كان الكاتب أجاب على الماورائي واللامرئي الذي أنتج المرئي، نستطيع القول: إن خالد خليفة استطاع أن يجسّد التاريخ على بياض همومه كي نتعظ منه ومن

الإعلان قد خرج من قبضة منشئيه وموقعيه أنفسهم، ليصبح ملكاً للناس والتاريخ، ومرتكزاً لعمل من يعمل، كائناً من كان. أصبح الإعلان إعلاناً عن ابتداء ساعة العمل وساحته، لمن يريد. ومن يحاول أن يتصرّف كأنه مالك لحقوق الملكية الفكرية والسياسية في الإعلان، ومحدّد لمصائره ومآلاته، سوف يبدو خارجاً عنه، وعقبة في طريقه. لا ننتقص هنا من القيادات التي كان لها دور بارز في الخطوة الأولى الكبيرة، ونقف احتراماً لها، لكننا نرصد أيضاً كل من يحاول أن يفرّط في جوهر الإعلان ويفتح أبواب الخيبة والتراجع.

لقد انهمر سيل جارف من التأييد للإعلان منذ لحظة صدوره، كان مناسبة للسرور ومدعاة للارتياح. ومثل هذه الحالة تدفع إلى العمل والدأب والانكباب على استثمارها والانتقال، من ثم،إما إلى الخطوات الملموسة على الأرض، أو إلى حالة الفرح بذاته المأخوذ بردود الفعل، الحريص على ألاّ يخسر شيئاً من متاع الدنيا.

حالة تمزج ما بين الحالتين تلك التي قابلت بها قيادة الإعلان أشكالا من الضغوط المتأتية من قبل السلطة من جهة، ومن قبل أطراف مختلفة من جهة أخرى، وجد كلّ منها في الفقرة التي تخصّه مساساً ببعض ما يريد، ومن تفاصيل ما يطمح إليه. وليس في طبيعة أية وثيقة توافقية ألاّ تكون متوسطة ما بين الآراء، أو أن تفرد لكلٍّ كلَّ ما يريد. تلك هي اللحظة السياسية بامتياز، التي يبدو أنه لن يكون سهلاً على من عاش طويلاً في أجواء غير سياسية، وتُحرّم فيها السياسة، أن يرتفع إلى مستواها.

وفي حين كان انشقاق السيد عبد الحليم خدام، وما أحاط به وتبعه، تعبيراً عن تأثير الحالة الأولى، واستجابة للضغط والنهوض الكامن والمختزن في الإعلان، فقد ابتدأت ظواهر أخرى بالتعبير عن نفسها.

ففي تلك الأجواء نفسها، جاء "البيان التوضيحي" على الإعلان في أواخر كانون الثاني، يحاول أن يرضي الجميع حتى الثمالة، بل ويرضي السلطة أيضاً، بشكل غير مباشر. لذلك كان البيان المذكور انتكاسة وخطوة إلى وراء بالفعل، بعد تلك القفزة الكبيرة إلى أمام التي شكّلها صدور الإعلان قبل ذلك بحوالي ثلاثة أشهر.

بماذا تجلّى ذلك؟

أولاً، وقبل أيّ تفاصيل غير ضرورية، جاءت تلك التوضيحات شكلاً للتعبير عن الثغرات في الممارسة، بل عن نقص هذه الممارسة وحالة الكسل التي رافقت النشوة بنجاح الخطوة الكبيرة. كانت شكلاً للتعبير أيضاً عن بعض الافتقار إلى الروح الكفاحية من أجل ما أُعلن عنه، وحساباً زائد الوزن للسلطة وطلباتها ومتطلباتها ونواياها القمعية. كان هذا جواً مخيّماً وضاغطاً، حتى ولو لم يكن مشخصناً بشكل واضح ومتبلور تماماً.

وثانياً، جاءت التوضيحات تصحيحاً مفترضاً لما ينبغي أن يكون نصّاً واقفاً بذاته، حتى مع التحفظ هنا وهناك عليه من هذا أو ذاك. لقد انحرف فهم ما يقوله الإعلان عن كونه مفتوحاً للنقد والنقاش، إلى حالة "أيديولوجية" أو "ثقافية" محضة من الجدال الذي يستطيع إلهاء القوى السياسية عن الانهماك في تنظيم الشعب وحشده خلف المهمة التي حددها الإعلان في عناوينه الرئيسة، وهي التغيير والانتقال بالبلاد من حالة الاستبداد إلى حالة الديمقراطية.

وثالثاً، كانت "التوضيحات"، في جانب منها، عودة إلى رحاب الاهتمامات الخارجية التي كان الإعلان قد عاد بدوره منها إلى سورية بذاتها، من خلال تقليص مطلوب لحجم المهام القومية وإعادة ترتيبها بتكريس المهمة الوطنية المباشرة، مع تزايد الإدراك بأن الأساس هو في حلّ مسألة الاستبداد، وهذا هو المدخل الناجع لأي مهمة قومية أو إنسانية.

كانت أيضاً خضوعاً للضغوط التي مارسها البعض، في السلطة والمعارضة معا، والتهديد بالقمع من جهة وبالابتزاز من جهة أخرى. ولم يكن ليحدث هذا لو انهمكت قيادة قوى الإعلان في حمى العمل ووضعت الآخرين أمام مسؤولياتهم "العملية" مباشرة، بدل الغرق في المياه الافتراضية.

في النتيجة والمضمون، كانت "التوضيحات" انتكاسة وخطوة أولى إلى وراء. ربما تناقص الاهتمام بها بعد الانشغال بالخطوة الثانية، التي ما تزال تحت التشكيل، وما يزال حجم تأثيرها مجهولاً بعد.

ففي أواسط آذار الماضي، فوجئ كثيرون بإعلان "جبهة الخلاص الوطني" من بروكسل، بعد لقاء دعا إليه السيدان عبد الحليم خدام النائب السابق لرئيس الجمهورية وعلي صدر الدين البيانوني المرشد العام للإخوان المسلمين في سورية وحضرته شخصيات معارضة في المنفى. وشكّل الإعلان عن الجبهة ومشروعها للتغيير محوراً للاهتمام العاصف في السلطة والمعارضة على حد سواء، وفي أوساط إعلان دمشق. وتراوحت ردود الفعل بين الغضب والاستنكار في صفوف أنصار النظام وفي صفوف بعض المعارضين الذين كانوا قلقين وحذرين أمام تقدم خدام إلى مراكز قيادية، ومن عدم استشارة الإخوان لقوى إعلان دمشق في خطوتهم هذه.. إلى الترحيب بالخطوة في أوساط أخرى تفاءلت باحتمال التعجيل بعملية التغيير، وبالحرج والارتباك اللذين أصابا النظام جراء الضجة الإعلامية الخارجية والاهتمام الداخلي الكبير.

ولم يحسم النقاش في أوساط المعارضة إلا صدور بيان "اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق" في 3/27، الذي اكتفى بالإشارة إلى أن اللجنة لم تكن على علم بتلك الخطوة، وهي غير معنية بها ولا بما صدر عنها. فكان بذلك إتاحة نسبية لحرية الحركة والتنوع في الأساليب والاجتهادات من أجل الهدف الواحد، ما بين داخل وخارج، وما بين القوى الأكثر قرباً بعضها من بعض في كلّ ميدان من الميادين.

لكن، لم تتوقف المسألة عند ذلك، بل تفاقمت بتدخل السلطة وأجهزتها، وبتردد بعض المعارضين واندفاعهم للتعبير بأشكال مختلفة عن مواقفهم الخاصة والمغايرة لموقف الإعلان. فقد طلبت الأجهزة الأمنية مباشرة، و"على عينك يا تاجر"، من قيادات إعلان دمشق أن تعمل على فصل وعزل جماعة الإخوان المسلمين من صفوفها، ومنعت اجتماع لجنة الإعلان في السادس من نيسان، ثمّ حاصرته حين انعقد في مكان آخر.

وليس هذا أيضاً بمشكلة بعد، فالطبيعي أن تزداد صلابة الموقف بعد الضغوط الفاضحة المعلنة. لكنها أخذت في الظهور بطرق ونوايا متعددة، تؤسس لتقسيم المعارضة وتراجع "الإعلان" حتى يغدو مجرد "توضيحات" ميتة عاجزة عن خلق تيار جارف يكبر حتى يقوم بدوره في إنهاء الاستبداد وبناء الاستقلال على أساس من الديمقراطية. يمكن لذلك أن يحدث قبل إنجاز مهمة توحيد المعارضة، وتصليب عودها على أسس وفي مؤسسات، لا بدّ من تكوينها، لمواجهة المهمة المطروحة الكبرى.

لذلك لم يعد هناك بد من إعادة ترتيب المهام المباشرة، وتوضيحها بطريقة صريحة.

وأولاها مسألة وحدة المعارضة الشاملة والعريضة، التي ينبغي أن تصبح معيار التقويم والنظر في المواقف والقرارات والسياسات، ومحكاً لصحتها ولزومها من خطلها وهذرها. وحين يصبح الأمر هكذا، لا يُنظر لأية خطوة إلاّ من حيث إسهامها في مواجهة الاستبداد وتقريب أمد نهايته.

وثانيها قوة هذه المعارضة، وتناميها، لتشمل أوساطاً شعبية جديدة، وتحشد دعماً متزايداً

حول "مديح الكراهية" للروائي السوري خالد خليفة
حجارة الثمانينات التي لم تُطحن بعد

أبيّ حسن

كان الروائي السوري خالد خليفة سارداً مملاً ومتعباً في روايته "حارس الخديعة" الصادرة عام 1990، ولا أخشى عتبه إن قلت: إني لم أعرف حتى الآن ما الذي كان يريده من سرده المتعب ذاك. على النقيض من "حارس الخديعة" يطل علينا خالد برائعته "مديح الكراهية"، التي استنزفت من وقته ثلاث عشرة سنة (كما أفادني)، كتب خلالها السيناريو التلفزيوني والسينمائي حيث من أعماله التلفزيونية "سيرة آل الجلالي" و"قوس قزح"، وقد سبق أن أخرجهما المخرج المعروف هيثم حقي.

يعالج خالد في روايته الجديدة واقعاً شهدته سورية الثمانينات، ولعل كل من شهد ذلك الواقع يتمنى لو تسعفه الذاكرة بتقيئه. ولأن خالد أحد شهود تلك الغمامة السوداء، وفي مرحلة حساسة من عمره ـ كان في الصف الأول الثانوي ـ أراد هو الآخر أن تتقيأ ذاكرته ذلك الكره والعنف المتبادل الذي كاد يعمّ سورية من أقصاها إلى أقصاها. يمكننا أن نقف عند أكثر من محور في الرواية، أولها: الحدث الذي يتصدى الكاتب لمعالجته وتسليط الضوء عليه، أعني سورية ثمانينات القرن الماضي وصراع السلطة مع الأخوان، وهو حدث حتى الآن لم تتطرق اليه سوى قلة من الروائيين السوريين الشباب حصراً. يسلط الروائي عدسته على مدينة حلب، ربما لاعتبارين: ـ إنها إحدى المدن الرئيسية التي شهدت أحداثاً دامية ـ كما أنها المدينة التي ولد فيها الكاتب فعايشها وعايشته وشهد معظم أحداثها، سمعياً أو بصرياً، في تلك الحقبة من الزمن. وعندما أقول إن الحدث بحد ذاته محور، فهذا ليس من قبيل المبالغة، لاسيما إذا ما عرفنا أن الحديث عن هذا الجانب إعلامياً في سورية لم يُسمح به إلا من خلال مغامرة بعض مثقفي الداخل السوري، وبفضل وسائل الاتصال الحديثة الخارجة عن سيطرة السلطات القائمة. فخالد بهذا المعنى "انتهك" حصناً من المحرمات السياسية التي كانت وقفاً على النظام. لابل أكثر من ذلك، إصراره في أن تُطبع الرواية في سورية (دار أميسا) هو في حد ذاته شجاعة وجرأة وحدث ثقافي في سورية، هذا ما يفسر لنا نفاد الطبعة الأولى من الرواية بعد شهر من صدورها، وهذا مايعلل في الوقت ذاته غضب السلطات من موضوع الرواية. لعلنا نلمس الجرأة المنوه عنها أعلاه، من خلال تناول الروائي لجزئيات الحدث اليومي بتفاصيله الصغيرة المليئة بالقهر والكره والدم. ربما احتفاء الكاتب بهكذا تفاصيل هي مادفعت بالمفكر السوري المعروف ميشيل كيلو كي يقول عنها إنها: "مرثية لسورية". يلج الروائي عالمه المبني على السرد من خلال بضع شخصيات في عائلة حلبية. فمن رضوان الأعمى الذي التقطه الجد من أمام الجامع الأموي كي يكون أنيسه في شيخوخته إلى الابنة مريم حارسة هياكل "مجد" العائلة، مروراً بالشقيقين المتناقضين فكرياً ومسلكياً بكر وعمر، ومن ثم صفاء ومروة وغيرهما لننتهي بالسارد الثاني للرواية ألا وهي شخصية (هي) ابنة أخت الشخصيات السابق ذكرها، كناقلة و محركة للأحداث بكرهها وبغضها لكل من يخالفها الانتماء، وستحتاج أن تألف السجن وتعايشه بتهمة التورط بالعمل مع الإخوان المسلمين. وفي السجن ستختلط مع سجينات من تنظيمات أخرى مغايرة لها ناسجة معها عرى صداقة مكتشفة في من صادقتهن روح الإنسان وعذوبتها وعذاباتها، تلك الروح التي فُطرت على كرهها، ثم لتخرج منه بعد سبع سنوات لتكمل بعدها جامعتها في كلية الطب، وينتهي بها المطاف طبيبة متدربة في إحدى

في وداع (أبو ماهر)

كلمة العزاء التي ألقاها الرفيق عبد الله هوشة الأمين الأول للجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي السوري في مأتم الرفيق محمد منير مسوتي (أبو ماهر)

باسم حزب الشعب الديمقراطي السوري وباسم لجنته المركزية نقدم شكرنا على مشاركتكم لنا في هذا العزاء بوفاة فقيدكم رفيقنا أبو ماهر.

أعتقد أنني لن أضيف شيئاً إلى معرفتكم بفقيدنا وبخصاله الحميدة التي تعرفونها جيداً كما نعرفها نحن.. لقد كنت واحداً أيها الإخوة من الذين أسهموا مع رفيقنا في مرحلة صعبة من المراحل أو من السنوات الحالكة التي مر فيها بلدنا في سنوات الثمانينيات بالعمل سوياً.. لقد كان رفيقنا واحداً من الذين أسهموا وناضلوا في ذلك الوقت وفي تلك الظروف التي كانت صعبة بعد أن جرى تغييب قيادة الحزب في العمل من أجل الاستمرار في رفع رايته وفي العمل من أجل الاستمرار أيضاً في رص صفوف القوى الوطنية والديمقراطية التي كانت تناضل سوية من أجل القضاء على نظام الاستبداد والانتقال بسورية من الاستبداد إلى الحرية والديمقراطية لقد كافح رفيقنا بالاشتراك مع رفاقه ومن خلال حزبه ومن خلال أصدقائنا في التجمع الوطني الديمقراطي بدون كلل في الدفاع عن قضايا شعبنا وفي حق هذا الشعب في أن يعمل من أجل الانتقال ببلده إلى وضع يستطيع أن يتنسم فيه الحرية والديمقراطية، ورغم الأوضاع الصعبة التي كان يعاني منها أبو ماهر كما تعرفون على ما أعتقد جميعاً لم تحل أوضاعه الصحية من أن يكون دؤوباً وصبوراً وعنيداً في مثابرته على العمل... سواء كان على صعيد حزبه وبين رفاقه ومن خلال متابعته لأوضاع المعتقلين في ذلك الوقت ورعايتهم أيضاً بالعمل في صفوف التجمع الوطني الديمقراطي والوقوف مع القوى الصديقة التي كنا نشترك وإياها في عمل مشترك ولا زلنا حتى هذا الوقت.

لقد تعرض رفيقنا كما العديد من رفاقه في ذلك الوقت إلى ملاحقة مديدة، أيضاً لم تحل ظروف الملاحقة رغم كل الصعوبات التي كانت تكتنفها في ذلك الوقت دون الاستمرار من أجل رفع راية الحزب من أجل أن يكون مدافعاً عن شعبه، وعن مصالحه كذلك الأمر فقد تعرض الرفيق كما تعرفون إلى سجون الاستبداد وأعتقد أن كل الرفاق والأصدقاء الذين عرفوه في السجن عرفوا فيه إنساناً مخلصاً وصادقاً وقدوة حسنة يمكن أن نتمثل بها في السجن كما في ظروف الملاحقة التي كان يعيشها، لقد غاب أبو ماهر قبل أن يرى بلده في الوضع الذي كان يحلم فيه عليه أن يكون، لكنني أعتقد أن روحه سوف تكون في راحة عندما يتقدم شعبنا أشواطاً في سبيل الوصول إلى حقوقه في الانتقال ببلده إلى الوضع الطبيعي الذي يأمله في الحرية والديمقراطية.

اسمحوا لي في هذه المناسبة الأليمة أن أتوجه أيضاً باسم حزبنا وباسم لجنته المركزية بالعزاء إلى والدته الكريمة وإلى رفيقة دربه أم ماهر وإلى ولديه العزيزين ماهر وقصي وإلى أخوته الأعزاء وإلى جميع أفراد العائلة مرة أخرى أيها الأعزاء اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إليكم بمشاركتكم بهذه المناسبة وإنا لله وإنا إليه راجعون.

في البلاد وخارجها لقضية الحرية والديمقراطية. فالحديث لم يتوقف أبداً عن ضعف المعارضة ومحدودية انتشارها وتأثيرها في المجتمع، خاصة بين الشباب، وعن ضعف تنظيمها في الداخل والخارج، الأمر الذي يكون سبباً دائماً للحديث عن دور الخارج، وتنامي حالة انتظار هذا الدور في الأوساط الأكثر غضباً من الاستبداد واستعجالاً للتغيير. وعند أخذ هذه المسألة بالاعتبار يكون الموقف من أية خطوة عملياً أكثر وعلمياً أكثر، وهادئاً غير تناحري أيضاً.

عند ذلك، قد تصبح الخطوتان إلى وراء، استعداداً لقفزة كبيرة تالية إلى أمام، كما يقال.

وثالثها فعل هذه المعارضة وفعاليتها، في الحراك العام، والعمل الإعلامي والتنظيمي، وتوسيع انتشار أنصار قضيتنا في كل مكان. هذا يعني أن تتم معالجة المسائل من خلال تأثيرها المباشر أو اللاحق "على حجم البيدر".

حين تتقدم هذه المسائل إلى واجهة الاهتمام، وتصبح أساساً للحساب والممارسة، عندها قد تصبح الخطوتان وراءنا بالفعل.

قضية أسرى الجولان.. في مهب التجاذبات

بقلم الأسير: سيطان نمر الولي
معتقل الجلبوع

تعود قضية أسرى الجولان، لتخضع للسجال والتجاذبات بين مختلف الأطراف الوطنية المحلية، التي تمثل اتجاهات سياسية مختلفة، منها المرتبطة سياسيا بالقيادة والحكومة السورية، ومنها المعارضة، والتي لا يمكن وصفها بالمرتبطة بالمعارضة السورية، حتى ولو تشابهت وتقاطعت المواقف معها. وكل يدلي بموقفه، ويتحدث باسم الأسرى، أو يشكك بموقف الأخر، تحت رسم: إن موقف الأسرى ليس كما يذهب إليه هذا الطرف أو ذاك، وتخضع المواقف الأخرى إلى الاجتهاد في المبادرة لتشكيل لجان دعم وتضامن مع الأسرى، والسؤال المفروض طرحه، وعليه يتأسس كل رأي، ماذا يريد الأسرى؟ وكيف يفكرون؟ وماذا يرتأون؟

أنا واحد من هؤلاء الأسرى، مضى على اعتقالي واحد وعشرون عاما في الأسر الإسرائيلي. أبدي رأياً مباشراً في الإجابة على تلك الأسئلة مجتمعة، لتمثل رأيي الشخصي، وتعكس بقدر كبير أراء الأغلبية من أسرى الجولان، وتعكس بقدر أكبر الحالة الفكرية التي نعيشها نحن الأسرى في المعتقلات الإسرائيلية.

نحن عشرة أسرى سوريين من الجولان المحتل، وأسيرة واحدة، هي الأسيرة أمال مصطفى محمود، الأم والمناضلة الأولى من الجولان المحتل، التي يصدر عليها هذا الحكم، بهذا العدد من السنوات الخمس التي تقضيها في الأسر، ما زالت في معتقل "التلموند" للنساء. نعيش كما كل أسير معتقل، حالة مركبة بين مبادئنا الوطنية والنضالية، وقناعاتنا الراسخة بحقنا وواجبنا في النضال والمقاومة، واستعدادنا الدائم للتضحية، حتى لو بلغ حد الشهادة التي سبقنا إليها رفيقنا الراحل هايل حسين أبو زيد من جهة، وبين حقنا الطبيعي بالمطالبة بحريتنا وانعتاقنا من الأسر من جهة ثانية. حتى يكون مفهوم الحرية والتحرر في ممارساتنا النضالية، مفهوما منسجما بين الذاتي والجمعي، ومنسجما مع القيم الوطنية الراسخة والآراء والأفكار السياسية المنطلقة من قاعدة الحريات الفردية، في التعبير عن الرأي، وحرية الفكر والممارسة، بما يحقق الغاية التي ينطلق إليها الفرد في نضاله، مستندا

إلى الثوابت الوطنية، ومجتهداً في رؤياه السياسية، لتحقيق تلك الغاية في التحرر والتحرير. فالتحرير الجمعي، ينطلق من الحرية الفردية، ولا تحرير دون حرية وتعددية، وعلى قاعدة هذه المفاهيم فإني أرى التالي:

1- قضية الأسرى هي قضية وطنية عامة، من حقنا وواجب كل جهة وطنية العمل عليها ولها، كلٍ من منطلقاته وثوابته وبرامجه. وتوحيد العمل مطلوب شرط عدم ادعاء الاحتكار، وعدم شطب الآخر، أو التشكيك به وبشرعية كل جهة، المحفوظة تلقائيا، والتي تكتسب شرعيتها من ثوابتها ومنطلقاتها وبرامجها الوطنية التي تحددها.

2- إن دولة الاحتلال هي المسئولة عن اعتقالنا واستمرار احتجازنا وما ينشأ عن ذلك من معانيات جسدية ونفسية وإنسانية، وهي المطالبة دوما بالإفراج عنا.

3- ولأن الإفراج عنا بإدراكنا إن له ثمن، فإننا نتمنى على الحكومة السورية تبني مشروع إطلاقنا، مع رفاقنا وزملائنا في الأسر، أسرى عرب فلسطين عام 1948، وأسرى مدينة القدس الشريف، والمعتقلين منذ ما قبل اتفاقية أوسلو، في صفقة تبادل، تعاد فيها رفات الجاسوس الإسرائيلي"إيلي كوهين" إلى عائلته.

4- لقد بقيت قضيتنا طوال عشرين عاماً، مُغيبة ومُسقطة عن أجندة الاهتمام الرسمي للحكومة السورية، وحظيت باهتمام نوعي ومميز ذي صدى إيجابي، في نفوسنا في العام الماضي، بعد استشهاد رفيقنا هايل أبو زيد، من خلال أسبوع ألوان الحياة للتضامن مع الجولان، وأسرى الجولان، وما نتج عنه من دعم وإسناد امتدت في الأوساط الشعبية، وتناقلتها وسائل الإعلام بكثافة لا نظير لها.

5- إن الحكومة السورية هي الجهة المسئولة حصرياً، عن تبني مشروع تفاوضي مع دولة الاحتلال، لإطلاقنا، وتتحمل مسؤولية استثنائنا من صفقة التبادل الأخيرة مع حزب الله في كانون الثاني من العام 2004.

6- إن لجنة حقوق الإنسان السورية، والمعارضة الوطنية السورية، هي جهات مُلقى على عاتقها مسؤولية الاهتمام بقضية الجولان، وأسرى الجولان، بقدر ما، وهي تتحمل مسؤولية غياب وإسقاط قضية الجولان السياسية والإنسانية، عن أجندتها العملية، وأوجه لها النقد الشديد لاستخدامها ملفي الجولان والأسرى، لمناكفة السلطة في سياق عملها السياسي، والمطلوب هو العمل على هذه القضايا وليس استخدامها.

7- إن تعدد لجان الدعم والتضامن مع الأسرى السوريين من الجولان المحتل، من مختلف الجهات والمستويات، هو انعكاس للتنوع والتعدد في مجتمعنا القائم على مختلف المشارب الفكرية والثقافية، وهذا التعدد شرعي ما دام يساهم في خدمة قضية وطنية وإنسانية، حتى ولو كان حجمها صغيراً. لكن يبقى المطلوب الاهتمام بقضية الجولان أيضاً، وهذا ما نتمناه على هذه الأنشطة، بأن تعمل على قضية الجولان أولاً، على أن نكون نحن الأسرى ضمنها وجزءًا منها.

8- إن قضيتنا نضالية ووطنية، اكتسبت مع الزمن طابعاً وبعداً إنسانياً، ونهيب بالتركيز على أبعادها الوطنية والنضالية والإنسانية، إضافة إلى عدم تحويلها إلى قضية تجاذبات ومناكفات بين مختلف الأطر واللجان والمؤسسات.

9- نطالب بنقل ملف الأسرى السوريين من الجولان المحتل، إلى إحدى المستويات الوزارية، ليشكل أحد محاور اهتمامها الدائم، وتحديداً وزارة الخارجية السورية، ليشمل تضمين ملف الأسرى هذا في الخطاب السياسي والدبلوماسي.

10- نرى ضرورة الإبقاء على التحرك الشعبي والإعلامي، لتحريك قضية الجولان

قضيتنا التي تعبر عن استمرار نضالات أحرار الجولان والوطن عامة..

مجددين العهد ودائماً إلى الأمام...

بيـــــان

تزايدت في الآونة الأخيرة حملات الاعتقال والمداهمة والاستدعاء، التي تقوم بها أجهزة الأمن المختلفة بطرق تذكر بمرحلة الثمانينات. وتم تنشيط محكمة أمن الدولة العليا والمحاكم العسكرية، وتفعيل قانون الطوارىء والقانون 49 لعام 1980، وتراجع دور السياسة لصالح دور القمع في التعامل مع الداخل. فضلاً عن تنكر النظام لوعود الإصلاح جميعها، التي كان قد أطلقها بدءاً من عام 2000، بينما تشهد البلاد تحولات سياسية خطيرة تفرض عليها علاقات خارجية لا يستشار بها الشعب، ولا تراعي مصالحه. وينهار بسرعة مستوى معيشة الناس، وتتراجع دخولهم، ويلتهم الغلاء لقمة أطفالهم، وتتدهور الخدمات العامة، التي كانت سيئة أصلاً. مع ما تثيره هذه التطورات من قلق عام، وتزرعه في نفوس المواطنين من خوف وانعدام ثقة في الحاضر وعلى المستقبل.

في هذه الأجواء، تستمر السلطة في الاستئثار بالحكم وتجاهل الرأي الآخر، وتمعن في التنكر للحريات العامة والحقوق الديمقراطية للمواطنين ومصالح الشعب في الرد الوطني والسياسي على الاستحقاقات المطلوبة.

وقد انتقلت مؤخراً إلى ممارسة أساليب تخويفية مرفوضة، تجسدت في أعمال الاعتقال التي طالت العديد من الشباب والنشطاء السياسيين والاجتماعيين في مختلف المجافظات، بطرق ترهيب واضحة المرامي والأهداف. ومثالها الأبرز اعتقال الكاتب علي العبد الله وولديه، وفي إخفائه مع ولده محمد منذ أكثر من شهر ونصف، ورفض تقديم أية معلومات عنه إلى ذويه وهيئة المحامين والقوى الديمقراطية المعارضة التي طالبت به، ورفعت قضيته إلى الرأي العام.

واليوم، ونحن نعبر عن قلقنا الشديد حيال صمت السلطة على مصيره، وحيال الأجواء التي تحاول فرضها على البلاد، نستنكر سلوكها تجاه الحريات العامة، ونطالب بإطلاق سراحه فوراً وسراح جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي والضمير. ونذكر بأن " رسائل أمنية " كهذه لن تخيف الشعب، ولا تخدم أية قضية. وهي لا تؤدي إلا إلى تسمم أجواء البلاد.

إن إحلال الهوس الأمني محل العمل السياسي في حل المشاكل لا يزيدها إلا تعقيداً. فالمشاكل التي تعاني منها بلادنا لا تحل بالأساليب" الأمنية" التي كانت السبب الرئيس لما آل إليه حالنا من خراب.

فاعتماد السياسة في حل قضايا البلاد، وإجراء التغيير الديمقراطي على الحياة العامة، وفتح صفحة جديدة في تاريخ سورية، يشكل المطلب الأول للشعب السوري وقواه الوطنية والديمقراطية. فهو يخرج البلاد من أزماتها بإنهاء الاستبداد، ويعيد للشعب حرياته وحقوقه، ويصون سلامة سورية، ويحافظ على استقلالها.

لا.. للحلول الأمنية.

لا.. لاستمرار الصمت على المظالم وإهدار الحقوق.

نعم.. للتغيير الديمقراطي.

2006 / 4 / 30 اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق

السلطة تعمل على اعتراض الديمقراطية بالوطنية، وترفع " الخارج " فزاعة ومبرراً لاستمرار تسلطها على الدولة والمجتمع وتعطيل الحياة الدستورية وسيادة القانون. في الوقت الذي يظهر فيه جلياً أن الشعب الحر وحده القادر على الرد على الأخطار الداخلية والخارجية وتحقيق المكاسب الوطنية وحمايتها.

إننا في " إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي "، وفي هذه المناسبة الوطنية الغالية، نعلن تمسكنا بروح الجلاء العظيم وقيمه في تحرير الأرض والإنسان، وبمشروعنا التوحيدي لحركة المعارضة الديمقراطية من أجل التغيير. لذلك نستنكر كل أعمال القمع والتضييق على الحريات العامة التي تقوم بها السلطة، وندعو لأوسع حملة من التضامن مع السجناء السياسيين ومعتقلي الرأي ونطالب بإطلاق سراحهم فورا. وهنا نتوجه لجميع القوى الوطنية حيثما كان موقعها من أجل رص الصفوف وراء أهداف شعبنا لتحقيق التغيير المنشود، لإنقاذ البلاد وتجنيبها كل المخاطر المحتملة. ونتوخى من مواطنينا الكرام وأبناء شعبنا في كل مكان وعلى اختلاف انتماءاتهم التقدم معنا على هذا الطريق طريق سورية الديمقراطية الوطن الحر لجميع أبنائها.

2006/4/17 اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق

بيـــــــان

تؤكد اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق على بلاغها السابق، المتضمن عدم وجود ناطق رسمي باسمها. وتعلن من جديد أنها الجهة الوحيدة المخولة بالتعبير عن إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي وتوجهاته وقراراته، وذلك عبر بيانات مكتوبة.

دمشق في 11 / 4 / 2006 اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق

بيـــــــان

التجمع السوري الديمقراطي في كندا

إلى كل من يهمه أمرنا كمعارضةٍ وطنيةديمقراطية سلمية، نؤكد على أننا في التجمع الديمقراطي السوري-كندا يد واحدة حتى الوصول الى التغير الديمقراطي المنشود وانتهاء نظام الاستبداد والفساد في سوريا العزيزة، ولاصحة لكل مايقال أو يُصنّع- جملة وتفصيلاً - عن انقسامٍ في تجمعنا، مما تروج له بعضى الاجهزة الامنية من خلال بعض وسائل الاعلام الي أسست بنيانها على الكذب في نظام القمع والفساد.

اللجنة التنفيذية للتجمع السوري الديمقراطي في كندا

بطاقة شكر

الأسير: كميل خاطر

سجن الجلبوع

من أقبية الدياجير والاضطهاد التي تعبر عن محتوى العقلية الصهيونية، أجمع بعض من كلماتي المتناثرة في زوايا السنين السرمدية، كي أشكل لوحة شكر أطيرها لجريدة بانياس وعبرها لكل من ساهم ويساهم بصمودنا وبإطلاق سراحنا من وطننا العظيم وشطره المغتصب، وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أخص (لجنة الدفاع عن أسرى الجولان) بأعضائها الثمانية الناشطين في حقوق الإنسان على هديتهم الجميلة جداً وتضامنهم مع

ليأخذ التحرك السياسي زخماً دائماً، في المطالبة بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة.

11- اعتبار قضية الجولان، وما يتفرع عنها وما يتصل بها، القضية الوطنية السورية الأولى، إلى جانب كون القضية الفلسطينية هي القضية القومية الأولى للعرب والسوريين.

مع تحياتي

متطرفون.. ضحايا تطرف

رزان زيتونة

مع تزايد حملات الاعتقال في أوساط ما يسمى "بالإسلاميين المتشددين" في سوريا، ينتاب المرء شعور غامض يتأرجح ما بين القلق والشك.

يزداد هذا الشعور غموضا مع الإعلان الرسمي عن كشف "خلايا متطرفة" بين حين وآخر. تبادل إطلاق نار، قتلى، أسلحة مصادرة، و"شهود عيان" يروون وقائع القبض على "الإرهابيين"!!

هل انشقت الأرض السورية فجأة لترمي من جوفها مئات وآلاف الأصوليين؟؟ أم أن في الرواية الرسمية شيء / أو الكثير من المبالغة يقتضيه الشرط الدولي العام!

وكما أنه لا يمكن الدفاع عن التطرف بشتى أنواعه، فلا يمكن بحال من الأحوال تبرير الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان بحجة "مكافحة الإرهاب"، لا سيما وأن الاعتقالات التي شملت مختلف محافظات القطر، تمت على يد الأجهزة الأمنية نفسها التي تعتقل المثقفين والنشطاء السلميين بحجة الحفاظ على الأمن العام، كما أن محاكمة المعتقلين تتم أمام المحاكم الاستثنائية التي تعتمد في توجيه تهمها على ضبوط الأجهزة الأمنية، والتي بدورها تنتزع الاعترافات تحت شتى صنوف التعذيب.

العديد من المعتقلين المفرج عنهم مؤخرا خلال الأشهر القليلة الماضية – بموجب انتهاء أحكامهم أو ضمن إفراج عام- لفتوا إلى تزايد أعداد المعتقلين على خلفية إسلامية بشكل كبير.

عدد منهم ممن قضى فترات في السجن مع هؤلاء المتهمين بالتطرف، أراد إيصال رسالة تتعلق بهم، لإخراج الأمر من مجرد البيانات الصادرة عن المنظمات الحقوقية بأسماء وأعداد المعتقلين، فهناك ما يستحق أن يقال في هذا المجال.

يجمع معظم من التقينا بهم على تزايد أعداد المعتقلين على خلفية إسلامية بشكل ملحوظ منذ بداية النصف الثاني من عام 2004 تقريبا، "معظم القادمين إلى سجن صيدنايا العسكري كانوا متهمين بأنهم إسلاميون متشددون، بغض النظر عن صحة الاتهام من عدمه" يقول أحد المفرج عنهم مؤخرا." كانوا يشكلون معظم نزلاء السجن، بضعة مئات، لكن أعتقد أن أعدادهم تضاعفت خلال الشهرين الماضيين، فهناك اعتقالات طالت الكثيرين مؤخرا".

جدير بالذكر أن المعتقلين الجدد لا يرحلون مباشرة إلى السجون، بل يقضون عدة أشهر في الفروع الأمنية حتى انتهاء التحقيقات، ومن ثم يتم تحويلهم إلى سجن صيدنايا العسكري أو سجن عدرا- الجناح السياسي. فيما عدا الحالات التي تبقى في الفروع الأمنية لفترات أطول.أحد المفرج عنهم منذ شهرين يقول "كان هنالك حوالي 400 معتقل جديد في الفرع الأمني حيث كنت عشية الإفراج عني، معتقلين بتهمة الانتماء إلى "تنظيم جند الشام".

لكن هل حقا يمثل هؤلاء المعتقلون تيارات إسلامية متشددة؟ وفقا لمن عايشهم، لا يمكن التعميم.

"يختلف الأمر بين مجموعة وأخرى وبين معتقل وآخر. هناك متشددون وهناك معتدلون. البعض مقتنع بأفكار القاعدة لكنهم لم يمارسوا أي عمل مادي على أرض الواقع، البعض الآخر ليس لهم علاقة على الإطلاق بأي تيارات إسلامية ومع ذلك اعتقلوا على أنهم إسلاميون".

يقول آخر "هناك قسم لا يمكن اعتباره (جهاديا) على الإطلاق. هم سلفيون، لكن لا يؤمنون بالفكر الجهادي التكفيري، ولم يقوموا بأي فعل مخالف للقانون، بعضهم لم يقم حتى بالدعوة إلى ما يعتقدونه، وقد اعتقلوا فقط لأن أسماؤهم وردت بطريقة ما أثناء التحقيق مع آخرين، بعضهم الآخر اعتقلوا فقط لأن لحيتهم طويلة! اعتبر ذلك دليل إدانة ضدهم، مثل هؤلاء لا يتدخلون في السياسة، ولا يكفرون الحكام، ويشعرون بظلم رهيب لأنهم يعتقلون ويحاسبون على معتقداتهم التي لا تضر الآخرين بشيء".

"تعرفت إلى أحد الشباب من التيار السلفي، ولم يكن تكفيريا ولا جهاديا، حاول ثني أحد رفاقه عن الذهاب إلى أفغانستان، ومع ذلك اعتقل بعد فترة ولم تشفع له محاولته تلك مع صديقه، بل اتهم بالتستر عليه، هذا الشاب على خلاف كبير مع التكفيريين، ومع ذلك كان مصيره الاعتقال".

جدير بالذكر، أن مثل هذه الاختلافات لا نجدها فقط بين الجماعات أو الأفراد، بل نلحظها داخل أفراد المجموعة الواحدة أيضا، " في المجموعة الواحدة يمكن أن نجد تكفيريين وغير تكفيريين، بمعنى أنه لا يمكن الإطلاق على الأفراد الذين يعتقلون ويحاكمون كمجموعة أنهم يمثلون مجموعة بالفعل تحمل الفكر نفسه.في كثير من الأحيان نجد في المجموعة الواحدة أشخاص لم يتعرفوا إلى بعضهم قبل الاعتقال.في إحدى المجموعات (12 معتقلا) هناك أشخاص لا يسلمون على بعضهم البعض نتيجة اختلاف أفكارهم".

حتى بالنسبة للمتشددين منهم، هناك اختلاف في نوعية "التشدد" إن صح التعبير، "البعض يكون متشددا تجاه الخارج فقط، بمعنى الرغبة في "الجهاد" في العراق مثلا، وأعتقد من الطبيعي جدا أن نجد هذه الرغبة لدى العديدين، نحن نسمع يوميا في المساجد دعاء "اللهم انصر مجاهدينا في العراق"، هناك عامل ديني وتعبوي يلعب دورا في هذه الإطار، ونتيجة لذلك، فمعظمهم لا يستوعبون لماذا تم اعتقالهم أصلا وما المشكلة أو الخطأ في "الجهاد" في العراق. من هذا المنطلق فأنا أعتقد أن أغلبية السوريين مع الجهاد في العراق."

أما عن المتشددين تجاه الداخل، أي المؤمنين بجواز القيام بعمل عنفي مناهض للسلطة أو أهداف غربية داخل الدول العربية والإسلامية، يرى معظم من التقينا بهم أنهم يشكلون قلة قليلة. وأن البعض تولد لديه هذا التشدد بعد دخوله السجن وليس قبل ذلك. وأنه حتى هؤلاء المؤمنين بالعنف الداخلي "يرون أنه غير مجدي على الأقل في الوقت الحالي، وإذا تم التطرق أثناء النقاش إلى مسألة العنف الداخلي، نجد معظمهم ينتقدونه، بدون أن يعني ذلك أنهم لا يكفرون النظام الحاكم، المسألة هنا هي مسألة موازنة بين المصلحة المرجوة والمفسدة المتوقعة، فهم يرون أنه إذا حدثت عمليات إرهابية في سوريا، فستؤدي إلى زيادة قمع النظام ومحاربة المسلمين "الملتزمين" دون تمييز، وهذه المفسدة أكبر من المصلحة المتوقعة من العملية. وبالتالي فالامتناع عن الفعل المادي لدى هؤلاء المؤمنين بالعنف

يوم الجلاء.. يوم حرية الأرض والشعب

مهما توالت الأيام بعد السابع عشر من نيسان 1946، يوم الجلاء العظيم، لن تستطيع أن تطفيء وهجه وألقه في التاريخ السوري، ولا قيمته الوطنية الموحدة في حياة السوريين. إذ كان بحق " يوم جلاء المحتل عن أرض الوطن، وجلاء الذل عن نفوس الناس ". فهو الإنجاز الكبير لتضحيات أجدادنا من أجل الاستقلال، والتي استمرت عقوداً من الزمن دون توقف. استخدم فيه شعبنا أشكال النضال كافة لانتزاع حريته وكرامته واستعادة حقوقه.

لقد جرب الاستعمار كل أدواته في سياسة " فرق تسد "، ولعب على الحساسيات القومية والدينية وحاول استغلالها. حتى أنه حاول تقسيم الأرض والشعب، وعمل على اصطناع دويلات على أساس مناطقي ومذهبي، غير أنه فشل فشلاً ذريعاً أمام تصميم شعبنا بمختلف انتماءاته ومكوناته الاجتماعية والسياسية والثقافية على إرادة التوحد الوطني والعيش في ظل دولة الاستقلال الجامعة تحت شعار " الدين لله والوطن للجميع ". ولن تنسى أجيالنا أسماء رواد الاستقلال وأبطاله من أمثال: يوسف العظمة وصالح العلي وسلطان الأطرش وإبراهيم هنانو وفارس الخوري وسعد الله الجابري وهاشم الأتاسي وشكري القوتلي وعبد الرحمن الشهبندر ومحمد الأشمر وآلاف الجنود المجهولين في معارك التحرير والبناء الوطني.

لكن شعبنا، وهو يحيي ذكرى الجلاء، ليس بوسعه أن ينسى الجولان الحبيب وأهله الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ما يقرب من أربعة عقود. وأن بعضاً من خيرة شبابه الوطنيين المناضلين ضد الاحتلال يقبعون في السجون الإسرائيلية فريسة الإهمال والنسيان. ولن يغيب عن بالنا أن الجلاء العظيم لن يكتمل إلا باستعادة أرضنا المحتلة إلى الوطن الأم، وتحرير شعبنا وأسرانا من هيمنة الاحتلال وسجونه.

إن إعلان حالة الطوارىء والأحكام العرفية في الثامن من آذار 1963 واستمرار العمل بها حتى اليوم كان منغصاً لمعيشة الناس ومدمراً للحياة العامة في بلادنا. لأنه أسس لدولة الاستبداد والحكم الفردي وهيمنة الحزب الواحد على مقدرات البلاد، وأفقد الشعب حقوقه وحرياته على أرضه وفي وطنه، وأنتج حالة التمييز القومي والطائفي والسياسي بين المواطنين، وأورث تفاوتاً كبيراً في توزيع الثروة والسلطة، وبالتالي حالة فساد في الدولة والمجتمع غير مسبوقة في التاريخ السوري. مما جعل البلاد تتردى أكثر فأكثر في أزماتها الخطيرة نتيجة إصرار السلطة على استبعاد الشعب وإبعاده عن المشاركة في تقرير شؤونه، وفي إجراء التغيير الوطني الديمقراطي وصيانة استقلال البلاد وحماية وحدتها أرضاً وشعباً.

ذهبت وعود السلطة بالإصلاح وجميع برامجها وخططها أدراج الرياح. وتبين للجميع عجز النظام عن فتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد، وامتناعه عن تلبية متطلبات المرحلة واحتياجات الشعب، نتيجة لاستئثار السلطة بالحكم وجهدها الحثيث والوحيد الجانب لتأمين أسباب استمرارها وحفظ مآربها الضيقة، بغض النظر عن الأكلاف التي يدفعها الوطن ومستقبله والشعب وحياته، مما دفعها للإيغال في سياسة " التصعيد الأمني " وقمع كل حراك شبابي أو اجتماعي أو سياسي معارض. وتشهد البلاد اليوم استدعاءات أمنية مكثفة وحملات اعتقال، تطال المواطنين في مختلف المحافظات. كما تشهد محاكم أمن الدولة إحياء للقوانين والأحكام الجائرة على أساس القانون 49 لعام 1980 وأمثاله، مما يوحي باستعادة أجواء الثمانينات البغيضة بدلاً من العمل على تجاوزها إلى غير رجعة. وما زالت

يتم ذلك في ظل تراجع دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي الذي تتجلى مظاهره في توجه الحكومة نحو الخصخصة أو في تأجير أو بيع قطاع الدولة الرابح للطبقة الرأسمالية في القطاع الخاص (معمل حديد حماة، و الآن معمل الاسمنت).

إن نقابات العمال و القوى الوطنية الديمقراطية تعارض هذا التوجه و تدعو إلى إصلاح قطاع الدولة و محاسبة الفاسدين الذين استغلوه و سرقوه و تطالب الحكومة بالحفاظ على المؤسسات الاستراتيجية الرابحة و عدم التفريط بها لصالح الطبقة الرأسمالية لأن ذلك ضد مصلحة الشعب و الوطن....

إن تصرف الحكومة هذا و سيرها في هذا التوجه، أدى إلى تراجعها أيضا عن دورها في تقديم الخدمات الاجتماعية في كافة الميادين:في(التعليم و الصحة و السكن و النقل و الخدمات الأخرى) و غياب الرقابة في مجال التموين، وانتشار الفساد و الرشوة و غياب المحاسبة الجدية ضد الفاسدين ناهبي أموال الشعب.

و ختاما نؤكد على المطالب الأساسية التي يناضل العمال من أجل تحقيقها وهي:

1-زيادة الرواتب و الأجور بصورة عامة و رفع الحد الأدنى المقرر من قبل الدولة لمواجهة التضخم النقدي و الغلاء المستمر.

2-العمل من أجل معالجة أزمة البطالة و إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل و تقديم مساعدة مالية شهريا لهم....

3- النضال من أجل تنسيب العمال للتأمينات الاجتماعية لضمان حقوقهم و مستقبلهم.

4- النضال من أجل وضع حد لانتهاكات أصحاب العمل ووضع حد لتشغيل العمال/12/ ساعة في اليوم بدلاً من /8/ ساعات في اليوم على جميع العمال حسب القانون...

5-العمل من أجل منح العاملين في القطاع الخاص التعويض العائلي أسوة بعمال قطاع الدولة....

6-العمل من أجل تمكين جميع العمال من الاستفادة من الإجازات السنوية المأجورة و عددهم مئات الألوف.....

7-العمل من أجل دفع أجرة يوم الراحة الأسبوعية حسب ما جاء في المرسوم /74/ لعام 1961 لكل العاملين الذين يتقاضون أجورهم أسبوعيا أو يوميا و يقدر عددهم بخمسمئة ألف عامل....

8- الدفاع عن قطاع الدولة و العمل على إصلاحه و عدم التفريط بالمؤسسات الاستراتيجية الرابحة......

9- محاربة الفساد و الفاسدين سارقي الأموال العامة..

تحية إلى الطبقة العاملة السورية والعربية والعالمية المناضلة ضد الامبريالية و الصهيونية و من أجل الحرية و الديمقراطية و تحسين المستوى المعاشي للناس و من اجل السلام العالمي.

الداخلي، ليس بسبب عدم شرعيتها- من الناحية الدينية- بالنسبة لهم وإنما بسبب التخوف من النتائج".

لا يقتصر الاختلاف بين المعتقلين على خلفية إسلامية في درجة التشدد أو الاعتدال، هناك اختلاف في درجة التمتع بالعلم الشرعي والخبرة الحياتية، "من يتمتعون بهذا العلم وهذه الخبرة هم قلة في المجمل، ويكون سلوكهم عادة متوازن أكثر حتى لو كانوا من المتشددين".

يقول آخر "إن معظم هؤلاء المعتقلين من صغار السن، في أول مرحلة الشباب، ويمكن بسهولة من خلال النقاش مع الكثير منهم ملاحظة افتقارهم إلى الثقافة حتى الفقهية منها، بعضهم مثلا كان يتحدث عن "محمد عبده" بالاستناد إلى ما سمع عنه من الآخرين فقط. كثيرون يتبنون ما يسمعونه من آخرين يثقون بهم، وإذا ناقشتهم بأفكارهم يعجزون عن الدفاع عنها".

"مثلا، إن قتل موظف في هيئة إغاثة أو قتل صحفي، ليس أمرا مقبولا بحد ذاته لدى الكثيرين، بل هم مقتنعون بأن مثل هذه الأعمال لها ما يبررها، يقولون، أكيد أن موظف الإغاثة أو الصحفي كان يتجسس لصالح الأمريكان وإلا لما قامت الجهة المعنية بقتله، بمعنى أن الثقة المطلقة ببعض الأشخاص أو الجهات تشكل مرجعية فكرهم أكثر من أي شيء آخر".

و"بشكل عام، إذا عرف المرء كيف يحاورهم بأسلوبهم، يمكن تغييرهم، كثيرون يكون موقفهم نتيجة حنق وعواطف غاضبة تجاه إسرائيل وأمريكا، بمعنى أنها عوامل نفسية أكثر منها فكرية".

في هذا الإطار جدير بالذكر أنه وفقا لشهادات المفرج عنهم ولما تشير إليه قوائم المعتقلين الخاصة بالمنظمات الحقوقية، فإن أعمار معظم المعتقلين تتراوح ما بين سن العشرين والثلاثين، القسم الآخر وهو أقل عددا، بين الثلاثين والأربعين، وقلة منهم تجاوزوا الأربعين. "معظمهم من أرياف المدن لا سيما أرياف دمشق وحلب وحماة، لكن بشكل عام يوجد طيف يغطي كافة المحافظات السورية، قسم كبير منهم طلاب جامعة، لا سيما المجموعات التي اعتقلت مؤخرا.ولا يمكن تحديد مستوى مادي أو اجتماعي محدد لهم، هناك تنوع واختلاف".

من ناحية أخرى، يجمع من التقينا بهم، على أن السجن والظروف المحيطة به بدءا من كيفية الاعتقال مرورا بالتحقيق والأحكام الصادرة عن المحاكم الاستثنائية، وانتهاء بالاختلاط الذي يجري بين المعتقلين من مختلف التيارات الإسلامية، تترك أثرها غالبا على المعتقلين.

يقول أحد المفرج عنهم:" هناك مثلا مجموعة مكونة من أكثر من عشرين شابا، لم يكونوا متشددين حقا في بداية فترة اعتقالهم، بعضهم كانت لديه رغبة للذهاب إلى العراق، لكن مع الوقت انجذب معظمهم إلى التيار التكفيري الذي يمثله بعض المعتقلين".

ويضيف آخر " السجن فرصة سانحة لاستقطاب العديد من الشبان إلى الفكر المتطرف، وهناك حالات لا يمكن تعميمها، تتمثل في ارتهان بعض المعتقلين المعتدلين إلى معتقلين آخرين متشددين في الأوقات التي تكون فيها الزيارات ممنوعة، وذلك لحاجتهم للمساعدة المادية والمعنوية في غياب التواصل مع العائلة".

"كما يعمل السجن وظروفه السيئة خاصة في مراحل التحقيق الأولى، على توليد آثار سلبية جدا لديهم، ما يزيد في حدة تطرف المتطرفين وتغيير المعتدلين نحو الأسوأ".يؤكد

آخر.

تدفع هذه الاختلافات ما بين المجموعات نفسها وأفراد المجموعة الواحدة إلى التساؤل عن إمكانية إطلاق تعبير التنظيم على هذه الجماعات، خاصة وأن معظم الاعتقالات تكون بشكل جماعي وتحال إلى القضاء الاستثنائي كقضية واحدة. يرى معظم من التقينا بهم أن "بعض المجموعات منظمة تنظيما بسيطا، كحلقات دروس أو جلسات مشتركة، في حالات قليلة يوجد أمير للجماعة، وفي حالات نادرة يوجد تدريب بدني أو على السلاح ممن كانوا ينوون الذهاب للعراق، لكن القسم الأكبر غير منظم، مثلا يعتقل شخص كان في العراق أو يريد الذهاب إلى هناك، ويكون قد عرض الفكرة على آخر، والآخر يتحدث بها إلى آخرين، لدى الاعتقال يعتقل الجميع، من أراد الذهاب بالفعل، ومن تحدث بالموضوع ومن سمع به.كثيرون معتقلون بشكل فردي، لمشاهدة فيلم "قرص ليزري" عن الشيشان أو أفغانستان، أو حيازة كتاب غير مسموح، أو الدعوة للفكر السلفي حتى لو كان لا يدعو لـ أو يعتزم الجهاد".

في مناقشة أسباب نزوع بعض الشباب إلى التطرف، يجمع من التقيناهم على الأسباب الظاهرة من كبت الحريات ومنع العمل العلني والضغوط الأمنية الخانقة، هذا فضلا عن دور وسائل الإعلام، والظرف الدولي خاصة بعد احتلال العراق. ويضيف البعض عاملا آخر يصفونه ب" رد الفعل تجاه "مشايخ" السلطة، الذين يعتبرون في نظر هؤلاء الشباب منافقين وغير صادقين".

فيما يرى آخرون، بأن "الأنظمة الاستبدادية تسهم في تشكيل هذه التيارات بشكل مباشر أحيانا وغير مباشر أحيانا أخرى، فمثلا يتم التشجيع على الذهاب للعراق مباشرة أو مداورة، ثم يتم منع أو معاقبة من يرغب بالذهاب، لماذا لا يتم سن قانون لمنع التوجه للعراق بهدف القتال في الوقت الذي يستمر فيه العمل بقانون يقضي بالإعدام على كل منتسب لتنظيم الإخوان المسلمين، لماذا لا يعلن خطباء الجوامع صراحة أن الجهاد في العراق أمر لا يجوز كي لا يبقى الموضوع ملتبسا لدى الناس؟"!!

في جميع الأحوال، تبقى نسبة التكفيريين أو الجهاديين في المجتمع السوري ككل وفي "مجتمع" المعتقلين على خلفية إسلامية، تبقى نسبة ضئيلة وفقا للشواهد المتاحة حتى الآن، ولا ينبغي تضخيمها والمتاجرة بها، وفي الوقت نفسه يجب عدم تجاهلها أو إنكارها، فهي وفقا لأحد المعتقلين الإسلاميين المفرج عنهم " ظاهرة تتفاقم في كافة أنحاء العالم لأسباب لا داعي لتكرارها فجميعنا يعرفها، بل ينبغي التعامل معها بتعقل لأن مكافحتها لا يمكن أن تكون من خلال أقبية الفروع الأمنية، أو تطرف العلمانيين الذين يهاجمون كل ما هو إسلامي، من الضروري التنبه إلى أن خطأ التعامل مع هذا الملف هو بحد ذاته أحد العوامل المولدة للتطرف بمختلف أشكاله".

وطنيون سوريون...ولكن!

بشير البكر

يحلو للبعض أن يأخذنا كقطيع، يتوجب عليه أن يتبع جرس الراعي لكي لا يضل الطريق، ويريدنا أن نسير نحو المسلخ، بخشوع الخراف، التي اعتادت الصمت، وحرمت على مدى عقود من تجريب موهبتها في الثغاء. إن هذا البعض صار يخول نفسه الحلم في مكاننا، والنيابة عنا في تقرير مصيرنا ومصالحنا.

التحرر والاستقلال وبناء دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس...

لم يتعرض النقابيون بالتحليل لهذه المواضيع السياسية الهامة والاستحقاقات المطلوبة من قيادة النظام السياسي لمواجهة هذه الضغوط، وذلك بإطلاق الحريات الديمقراطية للشعب ليمارس دوره من أجل تحقيق الوحدة الوطنية للدفاع عن الوطن، إن هذا أمر طبيعي لأن النقابات، بوضعها الحالي وبالقيود المفروضة عليها من قبل السلطة، ليست مستقلة عن السلطة السياسية بل هي جزء منها، وهي غير قادرة أن تناقش وتطرح موضوع إطلاق الحريات الديمقراطية للشعب. ومحاربة الفساد بشكل فعلي...

إن محاربة الفساد تتطلب النضال ضد سياسة القمع والاستبداد الذي ولد الفساد والمفسدين، وحماهم من المحاسبة الجدية والعقاب...

رسالة حلب:

الأول من أيار وهموم الطبقة العاملة

تحتفل الطبقة العاملة العالمية و معها كل القوى التقدمية الديمقراطية بهذا العيد كرمز للنضال من أجل الحرية و الديمقراطية و السلام و السعادة لشعوب الأرض قاطبة.

إن الاحتفال بيوم الأول من أيار يوم التضامن الأممي هو تأكيد على النضال ضد الامبريالية الأمريكية و اعتداءاتها و جرائمها الوحشية ضد الشعوب، يوم النضال ضد الهيمنة السياسية و الاقتصادية و الوصاية و استغلال الشعوب و قهرها و إذلالها، يوم النضال ضد الاستغلال الوحشي و القمع الذي تتعرض له الطبقة العاملة العالمية من قبل الرأسمالية العالمية و المحلية، يوم النضال ضد التسريح التعسفي للعمال، و ضد البطالة، يوم النضال من أجل تحسين شروط عمل العمال،و من أجل الضمان الاجتماعي و الصحي، يوم النضال من أجل زيادة الأجور و ضد الغلاء و التضخم النقدي، يوم النضال ضد الفقر و الجوع. و يتميز الاحتفال بهذه الذكرى المجيدة في ظروف غياب الحريات السياسية و النقابية، واستمرار سياسة القمع و الاستبداد التي يمارسها النظام في سورية ضد القوى الوطنية الديمقراطية، و في ظل حرمان الشعب من ممارسة حقوقه الديمقراطية، و منع أي تحرك أو نشاط سياسي أو عمالي مخالف لرأي السلطة.

إن الطبقة العاملة في سورية تحتفل هذا العام بذكرى الأول من أيار في ظروف صعبة تتجلى بعض مظاهرها في تردي وضعها الاقتصادي الذي يعيشه العمال في القطاعين العام و الخاص المستمر من جراء تدني الأجور و التضخم النقدي و الغلاء المستمر،و انخفاض القدرة الشرائية للأجور، و البطالة التي أصبحت ظاهرة و عبئاً يضاف إلى المعاناة التي يعيشها العمال، بالإضافة إلى ضغوط أصحاب العمل من الطبقة الرأسمالية التي لا يهمها سوى مصلحتها و تحقيق الحد الأقصى من الربح على حساب حرمان العمال من كثير من حقوقهم...

و يستغل أصحاب العمل في هجومهم هذا بحرمان العمال من كثير من حقوقهم، ضعف الحركة النقابية بوضعها الحالي نتيجة لفرض الوصاية السياسية عليها من قبل السلطة و حرمانها من استقلالها كمنظمات نقابية تدافع عن مصالح العمال و ترعى مطالبهم و حقوقهم، و تصون حرياتهم النقابية.....

4. معالجة مشكلة البطالة وضرورة تقديم راتب بطالة للعاطلين عن العمل.

5. انتقاد وزارة العمل لإهمالها واجباتها في العمل لتطبيق القانون، في موضوع التأمينات الاجتماعية، وقانون العمل الموحد...

(لا يزال ثلاثة ملايين عامل غير مسجلين بالتأمينات الاجتماعية) وهم محرومون من كثير من حقوقهم القانونية الأخرى بسبب تهرب أصحاب العمل من تسجيل عمالهم بالتأمينات...

6. فتح سقف الحوافز...

7. إلزام أصحاب العمل على تنفيذ الزيادات الدورية للأجور.

8. تثبيت العمال المؤقتين في المعامل والمؤسسات الإنشائية والعاملين لدى وزارة التربية...

9. العمل على إلغاء المادة /137/ من قانون العاملين رقم /50/

10. المطالبة بإصدار قانون الضمان الصحي.

11. المطالبة بتعميم الوجبة الغذائية للعمال في المهن والأعمال الضارة صحياً.

12. العمل على تعديل قانون التأمينات الاجتماعية بحيث يشمل جميع العاملين بكافة مراحل التأمين.

13. العمل من أجل منح عمال القطاع الخاص التعويض العائلي وتعويض المحروقات أسوة ببقية عمال القطاع العام.

14. التأكيد على مبدأ تعديل قانون العمل الموحد بحيث يحافظ على الحقوق المكتسبة في القانون وتطويرها...

15. العمل على منح طبيعة العمل لكافة العاملين في قطاع الغزل والنسيج أسوة ببقية القطاعات الإنتاجية...

16. العمل على إلزام أصحاب الشركات بإعطاء العمال حصتهم من الأرباح التي ينص عليها المرسوم /112/ وتعديلاته وهي 25%.

17. العمل على إلزام أصحاب العمل والورش الصغيرة بدفع أجرة يوم الراحة الأسبوعية حسب المرسوم /74/لعام 1964 وتمكين العمال من الاستفادة من العطل السنوية والأعياد الرسمية المأجورة

18. العمل على تطبيق تدابير الأمن الصناعي والسلامة العامة والنظافة في المعامل والمؤسسات...

19. أكدت مداخلات النقابيين على مطالبة الحكومة بالدفاع عن قطاع الدولة والعمل على إصلاح المؤسسات المخسرة والمنهوبة، وعدم التفريط بالمؤسسات الاستراتيجية الرابحة لصالح الوطن..

20. مطالبة الحكومة بمنع الهدر والتبذير في الإنفاق، و محاربة الفساد والمفسدين وسارقي الأموال العامة للشعب لأنهم ألحقوا ضرراً كبيراً بالاقتصاد الوطني.

وهنا لابد من إبداء بعض الملاحظات حول هذه المؤتمرات النقابية حيث أنها جرت في ظروف غياب الحريات النقابية والسياسية، وفي ظروف سياسة القمع والاستبداد التي تمارس ضد الشعب وحرمانه من ممارسة حقوقه السياسية والديمقراطية وفي ظروف الضغوط الأمريكية على سورية، وفي ظروف هجوم وضغط الطبقة الرأسمالية أصحاب المعامل على العمال وفرض عقود الذل والإذعان، وحملتها الظالمة ضد قطاع الدولة، وفي ظروف تزايد أعمال إسرائيل العدوانية والإرهابية ضد الشعب الفلسطيني المناضل من أجل

يتمثل هذا البعض بجيش من خبراء الوطنية العرب والسوريين، الذين نقلوا عدتهم من بغداد إلى دمشق. فبعد سقوط "بطل الضرورة" صدام حسين في الحفرة، هاهم يضعون مواهبهم وخبراتهم الوطنية بتصرف فارس زمانه، الرئيس الشاب الدكتور بشار الأسد. لا يكتفي هذا الجيش الذي يسكن الفضائيات بالدعاء للنظام السوري بطول البقاء، بل يريد منا أن نصغي لدروسه، فنحن في نظره بحاجة إلى إعادة تأهيل، لأننا قاصرون على المستوى الوطني، وهنالك خوف من أن نبيع رصيدنا الوطني لدى أول وكالة مخابرات أجنبية.

لا ندري إذا كان هذا البعض يعرف إن من حق الرعية أن ترفض، أو تقبل وفق مقاييس خاصة بها. وليس بالضرورة أن تكون معايير الوطنية هي ذاتها لدى الجميع من المحيط إلى الخليج، وإذا كانت هي ذاتها فعلا، كيف يمكن تفسير التناقض في مواقف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة. فهو وقف خلال القمة العربية الأخيرة، إلى جانب نظيره اللبناني إميل لحود في ما يتعلق بمحاولته الخروج بقرار عربي، يحصر المقاومة اللبنانية بـ"حزب الله"، لكن بلاده كانت تشارك بعد اقل من أسبوع، في بحث ترتيبات أمنية مشتركة ضد الإرهاب، في إطار الشراكة الأطلسية، بمشاركة إسرائيل؟. نأخذ الرئيس الجزائري مثالا، ونحن نعرف جميعا أن تعريف إسرائيل للإرهاب ينطلق من "حزب الله" أولاً. ونجد هذا المثال مفيدا في السجال، لأن الوطني المصري أو القطري أو الكويتي أو المغربي، أولى به أن يهتم بمواجهة الاختراقات الأميركية لبلاده، قبل أن يشغل نفسه باحتمال سقوط القلعة السورية الصامدة في القبضة الأميركية. هذا عدا عن أن الذي ورط صدام حسين في مواجهة خاسرة مع الولايات المتحدة، إنما دفع بالعراق نحو أسوأ الخيارات. لقد كان بوسع هؤلاء الخبراء أن ينصحوا بطل "أم المعارك"، بأن ينفض عنه غبار الحروب ويلتفت نحو الداخل العراقي، ليرى هول المأساة التي خلفها حكمه. فحروبه التي توالدت أسقطت المواطن العراقي من مستوى حياة، كان في مصاف المواطن الفرنسي سنة 1974 إلى مستوى بنغلاديش لحظة إعلان الحرب الأميركية الأخيرة. أما حال السوريين فحدث ولا حرج.وتكفي معاينة ثروات رامي مخلوف وبقية أبناء الحكم، لإعطاء فكرة عن حجم النهب والتنكيل الذي تعرض له هذا البلد.

هل يدرك هذا البعض الذي ينزع عنا حقنا في أن نكون أحراراً في السير على الطريق التي نشاء، أننا تعبنا من المشي على درب الآلام الوطنية، وصارت غاية منانا تنفس الهواء النظيف.؟ أليس من حقنا اليوم، بعد أن عشنا كل هذا القدر من الهزائم والفشل والحروب الداخلية، أن نعطي لأنفسنا حرية اختيار ما نحب وما نكره. أن نرى الوطن بعين أخرى، بعيدا عن سماء المعركة التي انتظرناها منذ وصول البعث إلى السلطة، لكنها لم تحصل إلا في الداخل السوري.؟

يريد البعض أن ينوب عنا في ما نريد، فيضع لنا كل صباح مدونة واجبات وطنية لا تختلف عن نصائح البنك الدولي، الذي لا يكف عن التبشير بأهدافه "النبيلة"، ووصفاته في إصلاح اقتصاديات الدول الفقيرة، لكنه لا يتحرج عن التواطؤ سراً، مع مهندسي الفساد والنهب في هذه البلدان. إن حال الخبراء الذين ينصحوننا بطاعة الحكام في بلادنا، لا يختلف كثيرا عن حال خبراء البنك الدولي. يطلبون منا كل يوم، أن نلتزم ولا نخل بدفتر الشروط الوطنية، وإلا صنفونا في عداد الخونة والمراهنين على التدخل الخارجي. يلحون علينا لكي نبقى أسرى ثقافة الابتزاز، وان نسقط الوطن لصالح الوطنية، ونقدم عروبتنا، كل يوم، على مذبح حكم الطوائف.

لا يخفى على أحد الهدف البعيد المقصود من وراء الخطاب الوطني المغالي. إنه،

ببساطة، يعيدنا إلى الشطحات التي سادت في السبعينات، في أدبيات بعض القوى السياسية الفلسطينية واللبنانية والسورية، حول "طريق القدس تمر من عمان"، و"لا سلاح يعلو فوق سلاح المقاومة". لقد تبين لاحقا مدى استهتار ذلك الخطاب، واتضح أن هاجسه الفعلي لم يكن العمل من أجل تحرير القدس، بقدر ماكان يصبو إلى تثبيت أقدامه في عمان. كما أن رفعه السلاح إلى مصاف يعلو على كافة الأصوات، كان القصد منه إخراس الآخرين، عن الاحتجاج على خطف الوطن، واحتلاله بقوة سلاح المقاومة، من طرف فصيل سياسي أو طائفي.

إن من فقد نصف قرن من بلاده لا يحتاج إلى دروس من أحد في الوطنية وحب الوطن، ومن لم يسلم بملكية وطنه إلى طغاة الداخل، لا يمكن له، في كل الأحوال، أن يتحول إلى مظلة لاحتلال بلاده من طرف طغاة الخارج.يتوجب على الخبراء العرب الذين يثقلون علينا بدروسهم الوطنية، أن يريحونا من "هذا الحب القاسي"، على حد قول الشاعر محمود درويش. نحن لن نقول لهم اهتموا بشؤونكم الخاصة، واتركونا في حالنا، بل ندعوهم إلى محاكمة ضمير ليعرفوا عن كثب مدى المعاناة التي تحملها الشعب السوري من حكم المافيات العسكرية والطائفية. نسألهم إذا كان نهب سوريا من طرف عائلة الأسد ومخلوف يسجل في خانة المواقف الوطنية المشرفة، وهل تعطيل الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية في سوريا يخدم الوطن؟

لا نطلب من حلفاء النظام السوري أن يتخلوا عنه، فذلك شأن يخصهم. بل ندعوهم أن يتوقفوا عن الغش، وتوزيع وصفات الوطنية الجاهزة. إنهم بذلك معطوفون على احتكار للوطن. آن لهم أن يفهموا بأن الحق الذي يخولهم التحالف مع النظام، يتيح لغيرهم معارضته وحتى العمل على إسقاطه ودحره، سواء من خلال إمكانات الداخل وحده، أو بالاستفادة من الضغط الخارجي. ثم انه أمر مشروع تعدد زاويا النظر لمشكلات بلادنا، فإذا كانت الأطراف الفلسطينية التي تواجه احتلالا خارجيا، غير مجمعة على مقياس واحد للوطنية وللحل الوطني، فلماذا يتوجب حصر الآخرين ضمن تقسيمات تراعي مصالح بعض الأطراف دون غيرها؟. وهنا يحضرني مثال زيارة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة الأخيرة إلى الولايات المتحدة. لقد كانت احدى نتائجها الاتفاق على تقديم مساعدات عسكرية أميركية، لإعادة تأهيل الجيش اللبناني. هل ينبغي على لبنان رفض العرض الأميركي، لأنه قد يجرح مصداقيته الوطنية، وهل يتوجب عليه في هذه الحالة، من اجل بقاء سجله الوطني نظيفا، حصر طلب المساعدة بالأشقاء في سوريا وإيران؟

لابد من التوقف عند جانب حساس من هذا الموضوع، حيث يطيب الاصطياد في الماء العكر للكثير من الخبراء العرب واليساريين السوريين الذين يدافعون عن النظام من منطلقات طائفية. صار هؤلاء بقصد، أو من دون قصد ينسبون إلى القوى الخارجية، كل من يدعو أو يعمل على رحيل النظام. لكن لسوء حظهم إن هذه البضاعة لم تعد قابلة للترويج، وبات الناس في سوريا ولبنان وفلسطين يعرفون جيدا، إن الفضل في العمر المديد للنظام السوري، يعود إلى تفاهماته مع القوى الدولية، على حساب المصالح الوطنية، وخصوصا قضية الديمقراطية. وهنا يجدر التنويه بواقعة معروفة. حين سأل مسؤول أميركي الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، عن السبب في الاستمرار في اعتقال الزعيم الوطني رياض الترك. كان جواب الأسد: "هل تريدون الإفراج عنه، إنه أحد ألد أعداء الولايات المتحدة". ولاشك إن كل من شاهد اللقاءات التلفزيونية الأخيرة مع الرئيس السوري بشار الأسد، يوافقني الرأي في صحة الاستنتاج الذي توصلت إليه. إن الرسالة

الاستئناف، وتعتمد في أحكامها على ضبوط أجهزة الأمن المستندة على الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب وصنوف الإكراه المادي والمعنوي، فإننا نطالب المنظمات الحقوقية والسلطات المسؤولة بالعمل على وقف هذه الممارسات اللاقانونية واللاأخلاقية التي تمارسها المحكمة، ووقف المحاكمات أمام القضاء الاستثنائي الذي يشكل انتهاكا لأبسط حقوق السجناء.

2006/4/18 أصدقاء أسر المعتقلين السوريين

المؤتمرات النقابية في سورية

عمر قشاش

عقدت النقابات العمالية في سورية مؤتمراتها السنوية في كانون الثاني وشباط وآذار لعام 2006. ناقش العمال والنقابيون في مؤتمراتهم قضايا عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية، والمعاناة التي يتعرض لها العمال من قبل أصحاب العمل والضغط على العمال، بالتنازل عن كافة حقوقهم وأتعابهم، وموضوع تعديل قانون العمل الموحد الذي يجري إعداده بمعزل عن مشاركة النقابات العمالية ورفض شعار (العقد شريعة المتعاقدين) الذي تبنته وزارة العمل لصالح أصحاب العمل وضد مصلحة العمال وموضوع زيادة الأجور والبطالة والغلاء

سياسياً: ناقش العمال الضغوط الاستعمارية التي تتعرض لها سورية وأكدوا على ضرورة التصدي والدفاع عن الوطن...

اقتصادياً: جرى انتقاد سياسة الحكومة وتوجهها في تأجير الشركات العامة للقطاع الخاص. كما جرى رفض الخصخصة وبيع القطاع العام الرابح للطبقة الرأسمالية في القطاع الخاص (معمل حديد حماه والآن معمل الاسمنت ومرفأي اللاذقية وطرطوس) وطالب النقابيون بضرورة إصلاح وضع المعامل المخسرة والمنهوبة وانتقدوا الحكومة لتقصيرها في مراقبة الهدر والتبذير والفساد المستشري.

اجتماعياً: سلطت الأضواء على تراجع الحكومة في تقديم الخدمات الاجتماعية في كافة الميادين: التعليم ـ الصحة ـ السكن ـ والخدمات العامة الأخرى، وعلى غياب الرقابة في مجال التموين، وارتفاع الأسعار من قبل التجار بدون ضوابط. وطالب العمال بزيادة الرواتب والأجور لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. كما تعرض النقابيون بالنقد لمفهوم اقتصاد السوق الذي تدافع عنه الدولة.

وتعرض بعض النقابيين بالنقد لشعار النقابية السياسية كيف فهم ووظف عملياً لتجميد حراك العمل النقابي في الدفاع عن مطالب العمال. و أكد النقابيون في مؤتمراتهم على متابعة النضال من أجل تحقيق المطالب التالية:

1. العمل من أجل وضع حد لمعاناة العمال في العمل، ومطالبة الحكومة ووزارة العمل بإصدار قرار باعتبار عقود العمل بالإذعان والذل التي يفرضها أصحاب العمل على العمال باطلة حكماً لأنها ضد مصلحة العمال ومخالفة للقانون والدستور السوري...

2. وضع حد لإلزام العمال من قبل أصحاب العمل بجعل دوام العمل اليومي /12/ ساعة بدلاً من /8/ ساعات...

3. زيادة الرواتب والأجور لمواجهة موجة الغلاء من أجل تحسين المستوى المعيشي للعمال..

السياسية. وقال «يجب الدعوة فورا إلى مؤتمر دولي تتم من خلاله المفاوضات المباشرة، على أساس قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة، وتمارس المجموعة الدولية.. دور الوسيط والحكم في الوقت نفسه».

هل يوجد كلام أوضح من هذا الكلام؟ هل يوجد موقف أصرح من هذا الموقف؟ هل يوجد موقف يتجاوز حكومة حركة حماس، ويلبي ما تطلبه أميركا ودول اوروبا أكثر من هذا الموقف؟ ورغم كل هذا يتم تجاهل موقف الرئيس عباس، ويتم القفز من فوق اقتراحاته وكأنها غير موجودة، ويتم التغني فقط برفض حركة حماس الاعتراف بإسرائيل هربا من قول الحقيقة، أو من تحمل مسؤوليات دعم عملية التفاوض والتسوية السياسية.

وتنكشف الحقيقة كاملة عند الاطلاع على الموقف الأميركي الرسمي، وهو موقف يقول حسب جريدة «هآرتس»، «إن واشنطن ستدعم خطة اولمرت للانسحاب الأحادي الجانب.. لكنها لن تعتبر الانسحاب نهائيا، إلا بعد أن تتبعه مفاوضات حول الحدود الدائمة». وقال مسؤول إسرائيلي موضحا «إن أي اعتراف دولي بهذه الحدود لن يتحقق إلا بعد توافق إسرائيلي ـ فلسطيني حولها، حتى لو استغرق الوصول إليه سنوات كثيرة».

وأمام هذا الموقف الأميركي، ينصاع الجميع، ويرضخ الجميع، وتضيع الدعوات الفلسطينية للتفاوض في الهواء، ويجري تعليق كل شيء على مشجب حركة حماس.

وينسى بيان حركة فتح كل ذلك، ويفتح نار الكلام ضد الآخرين. ولكن إلى متى؟ ألم يحن بعد أوان التفكير بحكومة وحدة وطنية تواجه كل هذه المصاعب؟

كاتب فلسطيني/عن جريدة الشرق الوسط/ في 2006/4/30

حول ممارسات محكمة أمن الدولة العليا بدمشق

يلفت "أصدقاء أسر المعتقلين السوريين" نظر المنظمات الحقوقية والسلطات المسؤولة إلى جملة من الانتهاكات التي تمارسها "محكمة أمن الدولة العليا بدمشق"، بحق المعتقلين المحالين إليها وعائلاتهم على السواء.

أولا- دأبت المحكمة مؤخرا على إعطاء مواعيد محاكمات غير صحيحة، وقد تكرر ذلك مع عشرات العائلات مؤخرا، وهو ما يزيد في معاناتها خاصة وأن معظم الأهالي يأتون من محافظات أخرى أو من الأرياف البعيدة.

ثانيا- عمدت المحكمة إلى تحديد مواعيد العديد من المحاكمات في أيام العطل " 16-4-2006 و 23-4-2006"، على الرغم من تنبيه المحامين للمحكمة بأن هذه المواعيد تصادف أيام عطل.

ثالثا- ترفض المحكمة الإجابة على تساؤلات أهالي المعتقلين المحالين إليها عن مواعيد محاكماتهم، أو التهم الموجهة إليهم، أو أية أسئلة تتعلق بمحاكمات أبنائهم.

رابعا- تطلب المحكمة من الأهالي عدم توكيل محامين عن أبنائهم، بحجة أنها ستقوم بتسخير محامين للدفاع عنهم عن طريق نقابة المحامين. وما يحصل دائما أن المحاكمات تتأجل أشهرا طويلة بسبب عدم حضور المحامين المسخرين (حيث لا يجري انعقاد الجلسة إلا بحضور المحامين). كما ترفض المحكمة إعطاء الأهالي أسماء هؤلاء المحامين لمتابعة قضاياهم وتذكيرهم بضرورة حضور الجلسات التي يهملونها ما يؤدي إلى التأجيل المستمر للمحاكمات.

إننا إذ نذكر بأن هذه المحكمة هي محكمة استثنائية أحكامها غير قابلة للطعن أو

الوحيدة التي حملتها مقابلات الأسد مع القنوات التلفزة الأميركية، هي إن الولايات المتحدة لا تعرف مصالحها جيدا، إذا كانت تعتقد أن النظام السوري عدوها. وبالتالي، إن ما ينشده الأسد هو تجديد التفاهم الذي سبق وأن أرساه والده مع واشنطن سنة 1976 لحظة دخول الجيش السوري إلى لبنان، وأعيد تثبيته أكثر من مرة، وخصوصا خلال عاصفة الصحراء الأولى سنة 1991، عندما شاركت القوات السورية في طرد القوات العراقية من الكويت، تحت قيادة الجنرال نورمان شوارسكوف، الذي أشاد على نحو خاص بدور قائد القوة السورية العميد علي حبيب في إحداث الثغرة، في صفوف القوات العراقية.

من سخريات القدر، أن يرى البعض في أحاديث الترك ومبادرته، التي دعت إلى رحيل الرئيس السوري، تجاوبا مع المشروع الأميركي لتغيير النظام!. إن هؤلاء يغمضون عيونهم عن عمد، وسبق إصرار، لأن رؤية الحقيقة، كالتحديق في الشمس، يعمي ويصيب بالدوار، إلا من كان قلبه نظيفا وروحه صافية. فلا الإدارة الأميركية في وارد تغيير النظام، ولا قوى المعارضة السورية بلورت مشروعا، يهدف إلى حشد الدعم الدولي.

إن هذه الفكرة تستحق الدرس، لكنها لا تعفي السوريين من مسؤوليتهم، في مواجهة النظام والعمل على رحيله، بعد أن صار عقبة في وجه تطور سوريا.

أحرار سوريا 06/4/25

مديح التعددية وقوائم الجبهة

خطيب بدلة

قد تكون هذه المقالة عادية، يستطيع أي شخص يعيش ضمن هذا القطر الصامد، المعطاء، أن يكتب مثلها، وربما أفضل منها، باعتبار أن المعلومات الواردة فيها معروفة، بل وملموسة، ولكن ردود الأفعال التي حصلت بعد نشرها في صحيفة "النور" جعلتها مقالة ذات قيمة.

تعالوا نقرأ المقالة أولاً، ثم نتحدث عن ردود الأفعال. (نشرت المقالة في صحيفة النور 233- تاريخ 15 / 2 / 2006):

الجلسة التي عقدت، قبل أيام، في مقهى البلد، وضمت مجموعة من الأصدقاء، ومحسوبَكم، كانت أكثر من رائعة.. فقد طرحنا فيها قضايا كبيرة وخطيرة لو طُرح مثلُها في منتدى الأتاسي للحوار الديمقراطي لأغلقته السلطاتُ على الرغم من كونه في حكم المغلق!

من بين القضايا التي طرحناها اثنتان، الأولى: التعددية السياسية المُعَبَّر عنها بوجود أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية.. والثانية: انتخابات مجلس الشعب المخصصة لإيصال مرشحي البعث، ومرشحي أحزاب الجبهة، والمرشحين الحياديين المُقرَّبين من السلطة، إلى مقاعد المجلس، من دون منافسة تستحق الذكر.

وكان بين الحاضرين صديقُنا أبو الجود الذي لا نعرف، بعد ثلاثين سنة من مجالستنا له، متى يتكلم جاداً، ومتى يهزل، ومتى يبطِّنُ الجد بالسخرية والتهكم.

إن من عادة أبي الجود أن يبقى صامتاً (يشتري ولا يبيع) حتى آخر الجلسة، ولكنه هذه المرة تصرف خلافاً لعادته. فقد لاحظ أن لدينا، نحن الآخرين، آراء متناقضة حول هاتين القضيتين، وخمنَ أن بعض هذه الآراء ستكون سلبية، أي مخالفة لرأيه، فقطع علينا الطريق رافعاً يده إلى الأعلى، فارداً أصابعه الخمس، وقال:

يا شباب، قبل أن تتفضلوا بعرض آرائكم، اسمحوا لي أن أشرح لكم وجهة نظري حول هاتين القضيتين، وأكاد أجزم بأنكم ستوافقونني عليها، ولعل موافقتكم عليها تغنيكم عن الجدال والأخذ والرد ونفخ المعلاق.

ساد الصمت بيننا، وقلنا له: تفضل يا "أبو الجود".

قال: أنا أرى أن التعددية السياسية القائمة في بلادنا جيدة، ومقنعة، لأن الأحزاب التي تشكل قوام الجبهة الوطنية التقدمية لها ميزة يستحيل أن تجد مثلها لدى الأحزاب الأخرى، وهي أنها جماهيرية، ضاربة جذورها في تراب الوطن.. وأنا، مثلاً، حيثما اتجهت ألتقي بناس منتسبين إلى هاتيك الأحزاب التي تكاد تشمل المجتمع برمته. وإن اشتراكها في تشكيل الحكومات وإدارة بعض المنشآت يفيد كثيراً في مكافحة أمراض المجتمع، وعلى رأس تلك الأمراض: البطالة! تصوروا- يا رعاكم الله- ما حصل على زمان الحكومة التي سبقت الحكومة الحالية (بالتحديد حكومة ميرو 2). فلقد رشح أحدُ أحزاب الجبهة رجلاً من أعضائه ليشغل منصب وزير، وهو، أعني الشخص المرشح، في لحظة الترشيح، عاطل عن العمل، (رغم تحصيله العلمي العالي)، مسجل اسمه على الدور في مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل، وفوق هذا مضروب بالتقرير الأمني، يعني ممنوع تعيينه في أية وظيفة! ولأنه جبهوي، ولأن حزبه رشحه، فقد صار وزيراً بحقيبة!

نصف الموجودين شهق، وضرب كفاً بكف، وقال لأبي الجود: بشرفك هذه المعلومة صحيحة وخالية من أية إضافات، أو بهارات؟

فحلف بشرفه أن المعلومة التي رواها، والمعلومة التي سيرويها بعد قليل صحيحتان.

سألناه: وما هي المعلومة الأخرى؟

قال: شخص آخر، من حزب جبهوي آخر، كان أيضاً بلا عمل، (رغم شهادته العلمية أيضاً) وصار وزيراً بحقيبة!

وأضاف قائلاً: هذا عن التعددية، وأما عن الانتخابات التي تتم على أساس قائمة الجبهة فإن لم أقل (كلها مزايا)، فدعوني أقول إن مزاياها كثيرة جداً.

فأولاً- الناخب لا يعرف المرشح الذي سينتخبه، ولم يسمع باسمه ولو سماعاً، ولا بأفعاله، ومع ذلك ينتخبه، لأن اسمه موجود في القائمة.

ثانياً- قائمة الجبهة توفر على المواطنين الوقت ليعرفوا من سينجح بنتيجة الفرز، باعتبار أن الأشخاص النازلة أسماؤهم في القائمة ناجحون حتماً.

ثالثاً- القائمة توفر، أيضاً، على المرشحين الوقت لمعرفة إن كانوا سينجحون أم لا، بدليل أنهم يضربون الطبل ويدبكون ويذبحون الخراف ويطلقون النار في الهواء بمجرد ما تنزل أسماؤهم في القائمة!

رابعاً- القائمة تحفظ ماء وجه المسؤولين في الحزب والدولة. فبدلاً من أن يذهب المسؤول الذي يُستبعد من أحد المناصب إلى بيته، يوضع في قائمة الجبهة ويرسل إلى مجلس الشعب ليمضي بقية أيامه هناك حتى يبلغ سن التقاعد، مع أنه قلما يتقاعد أحد من المناضلين في هذه البلاد.

خامساً- قائمة الجبهة الوطنية التقدمية هي الوحيدة في العالم التي يشارك الأموات في انتخابها.

ودمتم.

انتهت المقالة وإليكم ردود الأفعال:

1- مجموعة من أعضاء مجلس الشعب، من الفئات الثلاث (أقصد: البعثيين

مسؤوليته الأساسية آرييل شارون الذي وضع خطة الحل الإسرائيلي المنفرد، الذي يفرض على الفلسطينيين فرضا، والذي يتابعه الآن ايهود اولمرت رئيس الوزراء الجديد، ساعيا إلى رسم حدود نهائية لإسرائيل عند تخوم الجدار الفاصل، تستولي على أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية، إضافة إلى القدس الشرقية. ومع أن هذه الخطة قديمة، وجرى تنفيذ الجزء الأول منها بالانسحاب من داخل قطاع غزة مع السيطرة عليه من الخارج، ومن دون تفاوض أو تنسيق مع سلطة الرئيس محمود عباس أو حكومة أبو علاء، إلا أن الكل الآن يمارس بسرور وتلذذ متعة القول بأن الحكومة الفلسطينية التي تترأسها حركة حماس، هي المسؤولة عن الحل الإسرائيلي المنفرد. لماذا؟ لأنه لا يوجد شريك فلسطيني نتفاوض معه، ولأننا لا نستطيع أن ننتظر إلى الأبد، حسب قول ايهود اولمرت. ويشارك في هذه المعزوفة توني بلير رئيس وزراء بريطانيا، وهو بعد أن يؤكد نواياه الطيبة بالسعي إلى السلام، والتحذير من مخاطر عدم تحقيقه على العالم كله، ينتهي إلى تساؤل مشبوه وساذج يقول فيه «إذا لم يتم الاعتراف من جانب فريق بوجود الفريق الآخر، فكيف يتم التقدم نحو الحل؟». وكانت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية قد ساهمت في المعزوفة نفسها، ومضت إلى ما هو أبعد، معلنة تأييدها لخطة اولمرت بسبب ما تسميه هي ايضا غياب المفاوض الفلسطيني. قالت «في غياب شريك فلسطيني، فإن من شأن خطوات أحادية أخرى (خطة اولمرت)، أن تحظى بدعم واشنطن».

إن هذه المواقف من قبل إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة تثير الغضب والدهشة، ذلك أن الحكومة الفلسطينية أعلنت رسميا وبلسان اسماعيل هنية أنها تؤيد مفاوضات يجريها الرئيس محمود عباس، وأنها ستدرس معه النتائج التي يتوصل إليها، وقد يتم عرض الأمر في النهاية على استفتاء شعبي. أما الرئيس محمود عباس، فإنه يقوم بجولة دولية، رافعا الصوت بأنه مستعد للتفاوض، وجاهز له، ومخول قانونيا ودستوريا بإجرائه، ولكن لا أحد يريد أن يسمع. إنهم يعترفون بشرعيته ضد شرعية «حماس»، ويعلنون أنهم سيقدمون المساعدات لمكتبه وليس إلى حكومة «حماس»، ولكنهم يرفضون أن يستمعوا إليه حين يدعو إسرائيل إلى التفاوض. وهذا موقف لا يمكن وصفه إلا بأنه موقف متواطئ، يعلن كلاما جميلا ثم يتوقف عن التوجه نحو التنفيذ، خشية من إغضاب الراعي الأميركي الذي يريد شيئا آخر.

لقد أعلن محمود عباس في أوسلو، وقبل ذلك في تركيا، وبعد ذلك في باريس مع الرئيس جاك شيراك، ومع خافير سولانا كممثل للاتحاد الأوروبي، ثلاثة مواقف أساسية:

أعلن أولا: إنه مستعد للتفاوض فورا، قال «من موقعي كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكرئيس منتخب للسلطة الوطنية الفلسطينية، فإنني على أتم الاستعداد للبدء فورا في مفاوضات مع الحكومة الاسرائيلية. إن المفاوضات من صلاحيات منظمة التحرير التي وقعت كل الاتفاقات السابقة مع إسرائيل».

أعلن ثانيا: تحذيره من الحل الإسرائيلي المنفرد، وقال «إن إجراءات إسرائيل الأحادية الجانب، التي تحاول من خلالها فرض تصورها وخريطتها التوسعية، بإقامة جدار الفصل العنصري، وتهويد القدس، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، ستؤدي عمليا إلى ضم أكثر من 58% من مساحة الضفة الغربية لإسرائيل». وأضاف إن إسرائيل تسعى إلى «الاستيلاء على المياه الجوفية الفلسطينية، وتحويل أراضينا إلى كانتونات معزولة، وهذا الأمر يعني القضاء على أية فرصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة».

أعلن ثالثا: ضرورة قيام تدخل دولي سريع لإنقاذ المفاوضات وإنجاح التسوية

يتحدثون عن «حماس» ويرفضون الاستماع إلى محمود عباس

بلال الحسن

«فوضى شاملة، وتشنج وارتباك وإرباك، هذا هو الوضع الداخلي السائد، الأمثلة لا تحصى، وتمتد لتطال كافة أذرع المؤسسة السياسية، رئاسة وحكومة وبرلمانا».

هذا الوصف للحالة الفلسطينية، قدمه الصحافي هاني حبيب، في جريدة «الأيام» التي تصدر في رام الله، والمقربة من الرئاسة الفلسطينية، والداعمة دائما للتسوية السياسية والمفاوضات مع إسرائيل، ولذلك فإن شهادة تصدر عنها أمر لا يمكن الاستخفاف به.

وقبل تقديم هذا الوصف بساعات، كانت حركة فتح قد أصدرت بيانا ضد حركة حماس وخطاب خالد مشعل في دمشق، بذت فيه كل تراث الردح الإعلامي العربي الذي تجاوزه الزمن، حتى ان الانتقادات القاسية التي تضمنها خطاب خالد مشعل تبدو أمام هذا البيان موضوعية للغاية، ومهذبة للغاية. ومن أمثلة ما جاء في بيان فتح قوله «هذا الخطاب الموبوء، الذي تلذذ بكيل الاتهامات الباطلة... أكد بدون شك ضحالة الفكر والغطرسة والغرور والعبث بالنسيج الوطني، والرغبة الجامحة في التفرد، ومحاولات إرباك الوعي الوطني ونقله إلى متاهات، وإلى مرافئ الوهم والخذلان والتبعية والوصاية والمحورية».

إنها حرب كلامية. وقديما قالت العرب: إن الحرب أولها كلام. وهنا لا بد أن نتذكر أن حركة فتح غضبت، وربما كان ذلك من حقها، حين أقدم وزير الداخلية سعيد صيام على تشكيل تجمع لبعض الفصائل المسلحة في غزة، ووضع لها مهمة دعم الشرطة الفلسطينية في عملها ضد الفلتان الأمني. قالت فتح إن وزير الداخلية تجاوز صلاحياته، إذ لا يجوز لأحد أن ينشئ أجهزة مسلحة خارج إطار أجهزة الحكومة والسلطة، وأن إنشاء أجهزة أمنية جديدة مرهون بصلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية فقط، وهو أصدر بموجب هذه الصلاحية مرسوما يقضي بحل القوة المسلحة الجديدة التي أنشأها وزير الداخلية. ولكن ما هي إلا أيام على هذه الغضبة الفتحاوية، حتى تم الإعلان عن تشكيل قوة عسكرية فتحاوية جديدة، ومن دون مرسوم صادر عن الرئيس الفلسطيني. وتم ذلك من خلال مؤتمر صحافي عقدته سبع أجنحة عسكرية تابعة لحركة فتح، وقالت هذه الأجنحة «إنها ستشارك في المليشيا الجديدة المكونة من ألفي مسلح، ردا على خطة حماس لتشكيل وحدة للشرطة». ولا شك أن الفلسطينيين الآن ينتظرون مرسوما جديدا من الرئاسة الفلسطينية يلغي قيام هذا التجمع العسكري الجديد، وإذا لم تفعل الرئاسة ذلك، فإن موقفها سيكون مضطربا، وقد توجه له اتهامات من نوع آخر. وبانتظار أن يصدر هذا المرسوم، فإننا بصدد قوتين مسلحتين تتواجهان يوميا على الأرض نفسها. وقد يقول البعض إنها التحضيرات الأولى لحرب أهلية، مع أن هذه الحرب الأهلية يرفضها الجميع علنا، يرفضها اسماعيل هنية رئيس الوزراء في غزة داعيا دائما إلى التهدئة، وإلى تعميق التفاهم القائم مع الرئاسة الفلسطينية. ويرفضها الرئيس محمود عباس من أنقرة ويقول «لن نسمح بنشوب حرب أهلية فلسطينية، إن مثل هذه الحرب خط أحمر، ولا أحد يريد الوصول إلى هذا الوضع... وإننا متنبهون بما فيه الكفاية، لكي لا نقع في هذا الفخ». وبقدر ما تعبر هذه المواقف عن نوايا طيبة، إلا أنها تعكس حالة انفصام بين الوضع الداخلي الفلسطيني المتأزم، وبين الوضع السياسي المحيط بالقضية الفلسطينية، إذ تنمو الأزمة الداخلية وتتراكم، بينما يحيط السلل الكامل بعملية المفاوضات والتسوية السياسية.

إن الشلل الذي تعاني منه عملية المفاوضات والتسوية السياسية شلل قديم، يتحمل

والجبهويين والمستقلين المقربين من السلطة)، كانوا خارجين من اجتماع للمجلس، وقرأ أحدهم المقالة عليهم بصوت مرتفع، فدقهم الحماس، وحصلوا على رقم موبايلي، واتصلوا بي وقالوا لي بالحرف الواحد: الحكي بيناتنا، كل ما ورد في مقالتك صحيح، وأكثر منه!

2- لم يكترث الشباب المفرغون في قيادة الجبهة الوطنية التقدمية بكل ما ورد في المقالة من معلومات خطيرة (أليست خطيرة؟!)، وما همهم منها هو أن يعرفوا من هما الشخصان اللذان أصبحا وزيرين بعدما كانا عاطلين عن العمل، ولذلك اتصلوا برئاسة تحرير جريدة النور، ليحرجاه بسؤاله عن اسميهما!

3- شخص متوسط الذكاء، ضحل الثقافة، يدير إحدى المؤسسات الإعلامية الكبرى في البلد، كان مشاركاً في مؤتمر لأحد الأحزاب في تونس، التقى على هامش المؤتمر ببعض ممثلي أحزاب الجبهة في سورية، فقال معاتباً إياهم:

- كيف (يسمح) الحزب الشيوعي السوري (يقصد جناح يوسف فيصل) لأحد أعضائه (يقصدني أنا طبعاً) وهو من ضمن عظام رقبة الجبهة أن (يتهجم) على الجبهة؟!

فرد عليه أحد الحاضرين:

ليكن في علمك أن صاحب المقالة يكتب في صحيفة الحزب الشيوعي، وهو ليس شيوعياً.

فصعق من هول المفاجأة وقال:

ألعنين وأدق رقبة، أصلاً لازم يمنعوه من الكتابة لديهم بشكل عام، وليس عن الجبهة فقط. أي من دون يمين أنا في جريدتي لا أسمح للذباب الأزرق أن يمر. شو أنا ناقصني وجع راس؟!

تحولات مفهوم الأمن القومي والتحالفات الإقليمية

د. عبد الله تركماني

لا يشمل مفهوم الأمن القومي موضوعات الصراع والأسلحة فقط، لكنه يشمل أيضا الدفاع ضد الجريمة المنظمة والمرض والكوارث الطبيعية والبيئية والإرهاب، وكذلك مواضيع اقتصادية واجتماعية كالفقر والسكان والهجرة، إضافة إلى الشراكات الإقليمية والدولية. فقد أثبتت الأحداث أنّ القوة العسكرية عنصر من عناصر القوة الشاملة، وهي أقل فاعلية اليوم عما كان يحدث في الماضي، إذ أصبح الصراع بين الدول يعكس مجموع عناصر قوى الدولة في المجالات المختلفة.

لقد أظهرت السنوات الخمس السابقة أنّ القوة الصلبة لم تتمكن، كما أظهرت الحرب الأمريكية في أفغانستان والعراق وكذلك في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، من حسم المواقف في الميدان. وترتيباً على ذلك فإنّ القرن الحادي والعشرين سوف يرى استخدام القوة الرخوة متمثلة في الردع دون استخدام القوة، بل بالتهديد بها وفي الإقناع والحوار والتفاوض، إذ أظهرت الأحداث أنّ الإفراط الأمريكي في استخدام القوة الصلبة أدى – عملياً – إلى أن فقدت مصداقية ما تعلنه من أهداف ديمقراطية، مما سيفقدها تأثيرها على المدى البعيد، وهذا يقودها إلى التورط مما يدفعها إلى الانسحاب، أو تقليص تواجدها العسكري، حتى لو تدثرت بورقة توت، إذ أصبح الجميع قادرين على العقاب والعقاب المضاد، هذا بأسلحته التقليدية وربما فوق التقليدية، وذاك بأسلحته التقليدية وأسلحته تحت التقليدية.

إنّ الأمن العالمي لم يتحقق، فعلى الرغم من أنّ التحديات لا تفرق بين دولة وأخرى بين الشمال الغني والجنوب الفقير، فإنّ جداول أعمالها متباعدة. فإذا كان الكل متفق على أنّ العدو المشترك هو الإرهاب، فإنهم لم يتفقوا على التمييز بين الإرهاب والمقاومة الوطنية المشروعة. وإذا كان الكل يتحدث عن تضييق الثغرة بين الذين يملكون والذين لا يملكون، إلا أنّ الدول الغنية لم توافق على إلغاء الدعم التصديري على الصادرات الزراعية إلا تدريجيا وحتى عام2013. ومعنى ذلك أنّ دول الجنوب النامية تحاول تحقيق أمنها القومي في ظل نظام عالمي لا يؤمن بالأمن المتبادل وينفذ الشرعية الدولية بطريقة انتقائية، ولا يريد تحقيق العدالة للدول النامية.

إنّ الحرب الحالية بين المجتمع الدولي والإرهاب أظهرت – حتى الآن على الأقل – أنّ قوة صغيرة، باستخدام وسائل غير عسكرية، تمكنت من أن توقع بالقوة العظمى، التي تمتلك أقوى ترسانة في العالم وأقوى إمكانات اقتصادية، خسائر بالآلاف مع أضرار اقتصادية هائلة. لكنّ وسائل الرد باستخدام القوة الصلبة كان خطأً فادحاً لأنها تحارب عدواً لا يمكنها العثور عليه، فالوسيلة المستخدمة لديها قدرة على العقاب أكبر بكثير من العدو الذي تواجهه، وفي ظل الحرب ضد الإرهاب انتشرت النقاط الساخنة من لندن إلي نيويورك مارة بمصر وعمّان والسعودية والهند وإندونيسيا وتركت أمامنا تغييرات في الثوابت.

ويبدو أنّ سمات نموذج الأمن القومي الجديد بدأ يتشكل انطلاقاً من قاعدة مفادها: إنّ مصدر الخطر الأكبر على الأمن القومي لن يأتي من الدول التي قد تمتلك أسلحة الدمار الشامل، ولكن من الفجوة الكبرى والعميقة بين الدول التي دخلت بعمق إلى عالم العولمة بكل تجلياتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وتلك الدول التي بقيت على هامش هذا العالم. وتتعدد أسباب عدم دخول هذه الدول – حتي الآن – دائرة العولمة، فقد تكون دولا فاشلة سيطرت عليها نخب سياسية حاكمة استبدادية فشلت في اتخاذ الديمقراطية كنظام سياسي مع أنها أصبحت هي روح القرن الحادي والعشرين، أو خاب تخطيطها الاقتصادي نتيجة إصرارها على تطبيق مذهب التخطيط بطريقة جامدة تعتمد على اقتصاد الأوامر، ولا تلقي بالا إلى حيوية نظام السوق، أو اعتمدت على أهل الولاء وأبعدت أهل الكفاءة عن إدارة مواردها الاقتصادية والبشرية.

لقد شكل مذهب " الاحتواء " مرجعية استراتيجية عقب الحرب العالمية الثانية، وكان يقوم على التطبيع المخطط لكل من ألمانيا واليابان لاستئصال النزعة العسكرية في البلدين وإدخال النظام الديمقراطي فيهما، ومساعدة ألمانيا من خلال برنامج مارشال حتى تستعيد عافيتها الاقتصادية وفي الوقت نفسه إتاحة الفرصة لليابان كي تزدهر وتتقدم.

والسؤال المطروح الآن: هل تملك الولايات المتحدة الأمريكية رؤية استراتيجية متكاملة شبيهة بمذهب " الاحتواء " يكفل اتساق سياستها في مواجهة العالم؟

والإجابة لا بشكل قاطع. ولا يكمن السبب في فشل الإدارة الأمريكية في التخطيط الاستراتيجي، ولكن لأنه بعد سقوط نموذج الأمن القومي القديم، وانفلات العالم، هناك حاجة عالمية لوضع قواعد جديدة لسلوك الأمم ولسياسات الدول، وهي مهمة لا تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، ولكن على عاتق المجتمع العالمي بكل دوله، سواء منها، الداخلة في إطار العولمة، أو تلك التي مازالت على هامشها.

ولكي نترجم هذا إلى معادلة الواقع الحالي في منطقتنا العربية نقول: إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تكون جزءاً من الجغرافيا السياسية، عبر النفوذ أو الأنظمة

كان ثمة قنبلة إسلامية علي غرار القنابل الأخرى ذات الهويّات الدينية، فإنّ هذه القنبلة ينبغي أن تُبني في الدولة الأنسب سياسياً وحضارياً واستراتيجياً، أي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وكان في وسعنا، نحن العرب، أن نحلم بأن تكون مصر أو العراق أو سورية هي التي تمتلك هذه القنبلة أوّلاً. بيد أن التجربة العملية برهنت أن هذا الهدف أكثر من خطّ أحمر ملتهب متفجّر، وأنه استدعي ويستدعي كامل إجراءات الردع والمنع والقمع، بما في ذلك القصف المباشر. فكيف إذا كانت الأنظمة تابعة راكعة مستبدّة وراثية!

وليس بجديد ـ قبل كوارث العراق، ولكن بعدها خصوصاً ـ أنّ إيران أخذت تحتلّ موقع الحاضنة الدبلوماسية لمعظم التبدلات ذات المعني في علاقة الشرق الأوسط بالعالم من جانب أوّل، وبالغرب والقوي العظمي من جانب ثانٍ، وللزلازل القائمة والزلازل القادمة، ولأعراض الاستقرار وأعراض انعدامه، ولوفاق الحدّ الأدنى الذي يميل إلي المهادنة والتصالح، مثلما شقاق الحدّ الأعلى الذي قد يذهب بالتصعيد إلي حدود المواجهة العسكرية الشاملة. كذلك لا يخفي أن حاضنة إيران هذه هي من النوع الجيو ـ سياسي والجيو ـ عقائدي، النشط والديناميكي، الذي يتكئ علي امتيازات الموقع الحيوي ضمن المجموعة الإسلامية الشرق أوسطية والآسيوية، والذي يُحْسن المناورة علي موقع ليس أقلّ حيوية في المدارات الأصغر: الإثنية والمذهبية بصفة خاصة. ذلك يجعلها حاضنة التأزّم والتأزيم، وفي الآن ذاته حاضنة الحلحلة والحل.

وإذا توجّب أن يستعيد المرء تنظيرات أمريكية عالية المستوي حول الإسلام والقنبلة النووية، فإن الأجدر بالاستعادة ليس هنري كيسنجر بل زبغنيو بريجنسكي، خصوصاً في سنوات عمله مستشاراً للأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (أي عهد اتفاقيات كامب دافيد، لمن ينسي!). يومها طرح بريجنسكي نظرية قوس الأزمات الإسلامي الذي يقطع شبه القارّة الهندية ويمرّ بالشرق الأوسط العربي، فإيران وتركيا وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية السوفييتية (آنذاك)، لكي يرتد علي نفسه في خطّ عودة يتقاطع علي هذا النحو أو ذاك مع تخوم البلقان. في سنوات لاحقة، حين تحرّر من ربقة الخطاب الرسمي، حاول بريجنسكي تفكيك أعراض القرن القادم، وتوقف عند محطات القوس ذاته، ثمّ عاد القهقري إلي أقواس أخري سابقة، قديمة أو حديثة العهد.

ولقد وجد أنّ التاريخ لم ينتهِ علي طريقة فرنسيس فوكوياما، بل (ربما علي طريقة بسمارك هذه المرة) انضغط في أقطاب، وتكثف في أقليات، تتبادل الهيمنة والضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ـ الحضارية. وفي كتابه الكلاسيكي انفلات من العقال: الاهتياج الكوني عشية القرن الواحد والعشرين اعتبر الرجل أنّ عجز الولايات المتحدة عن ممارسة السلطة الكونية الفعلية (لأسباب غير اقتصادية في الواقع، بل سياسية وعسكرية)، سوف ينتج حالة من الاحتقان العالمي بدل الاستقرار. هذه، في قناعته، هي معضلة الإله زيوس وقد استوحد وطغي وتجبّر: ماذا يفعل هذا الإله المشبع بالأساطير وجبروت الأساطير إذا كانت الديمقراطية وعاء مرعباً يتوجب تعبئته بالمضمون الملموس، اجتماعياً وسياسياً؟

و... تعبئته ثقافياً أيضاً! ألم يكن الفخار القومي هو الذي جعل قلوب الإيرانيين تعمر بالسعادة، والانكسار القومي هو الذي دفع بعض العرب إلي الانخراط في... الفخار الإيراني؟

القدس العربي

إلا خيار درجة الصفر حين يهيمن توازن الرعب علي شروط النزاع، وحين يفرض حال التساوي في الحدّ الأدني من الخسائر الكارثية. وليس لأحد أن يتكئ علي اعتبارات أخلاقية أو سياسية أو اقتصادية، عقلانية تارة و بيئية طوراً، صادقة مرّة أو زائفة معظم المرّات، لتوجيه اللوم إلي الهند أو الباكستان أو إيران بذريعة أنها أحوج إلي التنمية الإنسانية من التنمية النووية، وإلى تطوير الحياة الفعلية في الشوارع بدل تطوير الكابوس النووي في الترسانة. وحتى يأتي اليوم الذي يُجمع فيه النظام الدولي علي تنظيم ديمقراطي متكافيء لشروط الانتساب إلى النادي النووي، فإنّ من حقّ الجميع الانتساب إليه دون الحصول علي أذن مسبق من الكبار الذين يحتكرون مجلـــس إدارته.

لكنّ توازن الرعب هذا ليس له دين أو هوية ثقافية، كما يحلو للبعض أن يفلسف بين حين وآخر، وفي هذه الأيام الإيرانية النووية خصوصاً. ليست الرياضة جديدة، مع ذلك، فقد شهدنا أمثلة صارخة عليها كلما تعالى لغط حول اقتراب دولة إسلامية من امتلاك التكنولوجيا النووية. وقبل ثمانية أعوام وفي غمرة حماس شديد بدا أحياناً أشبه بعودة الروح إلي جثّة تحتضر، سارع عدد كبير من المعلّقين العرب إلي إطراء التجارب النووية التي أجرتها الباكستان آنذاك، من منطلق مركزي ـ شبه وحيد تقريباً ـ يضع هذه التجارب في خدمة القنبلة الإسلامية. البعض ذكّرنا بأن هنري كيسنجر هو الذي أطلق هذا التعبير في وصف البرنامج النووي الباكستاني، وأن كيسنجر قسّم نوويات العالم علي أديان العالم... بالقسطاط: قنبلة مسيحية في الولايات المتحدة وأوروبا، بوذية في الصين، يهودية في إسرائيل، سيخية في الهند، مسلمة في الباكستان، و... ملحدة في الاتحاد السوفييتي!

فريق آخر من هؤلاء المعلقين العرب ذهب أبعد في تفسير العصبية الأمريكية إزاء التجارب النووية الباكستانية تحديداً، معتبراً أن هذه العصبية ليست أقلّ من ذعر أمريكي علي مستقبل الدولة العبرية. وفي السياق هذا تبرّع البعض بإحاطتنا علماً أنّ الدولة العبرية خطّطت بالفعل لقصف المفاعل النووي الباكستاني عام 1988، بل وأرسلت طاقم مقاتلات إلي قاعدة عسكرية هندية لهذا الغرض، حتى لقد لاح آنذاك أنّ الهدف الاستراتيجي الأوّل من تنفيذ التجارب النووية الباكستانية لم يكن بلوغ توازن رعب من نوع ما مع الهند، بل مع الدولة العبرية!

غير أن القنبلة الباكستانية لم تكن، وليست اليوم أيضاً، مسلمة إلا بمعني محدد وحيد هو أنها أُنتجت في بلد إسلامي الديانة، تماماً كما أن القنبلة الصينية ليست بوذية، والهندية ليست سيخية، والأرو ـ أمريكية ليست مسيحية. والقنبلة الباكستانية محلية في الجوهر، إقليمية ضمن نطاق ضيّق يكاد لا يتجاوز معادلات القوّة الثنائية الهندية ـ الباكستانية، أو يتسع قليلاً فقط ليشمل معادلات أخري ذات صلة بما تبقّي من تراث التحالفات القديمة التي سادت في نظام العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة وسياسات الاستقطاب. وغنيّ عن القول ـ استطراداً ـ إنّ التهليل العربي لهذه القنبلة علي أساس هويّتها الدينية ليس ساذجاً أو تضليلياً فحسب، بل هو مضحكٌ مبكٍ أيضاً، مثير للشفقة، ساطع الدليل علي حال فاضحة من التردّي والعجز والتعكّز علي الآخرين. ونعرف الآن أنّ كشمير أولاً، وكشمير ثانياً وثالثاً وعاشراً، كانت في أعلي لائحة أغراض تلك التجارب، ولم يكن هناك أي بند إسلامي علي جدول أعمال الجيش الباكستاني لكي يبتهج العرب باختبار القنبلة الإسلامية.

ومنطقة الشرق الأوسط، ضمن هذا التعليل، هي الوحيدة التي تحتاج إلي قنبلة نووية من النوع الذي يحقق توازن الرعب، ويعدّل انفراد الدولة العبرية بهذا السلاح، ويضع النزاعات العسكرية تحت سقف ثقيل أدعى إلي تأمّل طويل قبل الانخراط في الحروب. وإذا

الحليفة أو الموالية أو بوجود قواتها في العراق، لكنها لا تستطيع أن تكون جزءاً من الجغرافيا الاستراتيجية لأنها تفتقد إلى الامتداد مع الأرض والاحتكاك مع البشر والتاريخ. وبذلك، لا يمكنها إلغاء دور القوى الإقليمية الفاعلة في الإقليم.

لذلك، ظلت معالم المشروع الأمريكي لإعادة رسم الخرائط السياسية في الشرق الأوسط – مجرد معالم افتراضية أو نظرية طيلة السنوات الثلاث الماضية، لكنها الآن تتكشف دفعة واحدة، إذ تتبدل أنماط التفاعلات والتحالفات، ليس فقط بين دول المنطقة ولكن أيضاً داخل كل دولة على حدة.

إذا بدأنا بأنماط التحالفات الإقليمية سنجد أنها تتبدل وتأخذ أشكالاً وأنماطاً أخرى شبيهة، إلى حد ما، بأنماط التحالفات السابقة التي كانت تريدها الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية عهدها الجديد في الشرق الأوسط في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، وبالذات سياسة الأحلاف، خصوصاً حلف بغداد، ومن بعده حلف السنتو، ومشروع الهلال الخصيب. ففيما تسعى واشنطن إلى ترتيب الأوضاع الداخلية في العراق لصالح حكم جديد موالٍ ومنخرط في تحالفاتها الإقليمية، جاء التوجه الباكستاني القوي نحو إسرائيل، بوساطة تركية، ليعلن أنّ تحالفاً إقليمياً جديداً أخذ يتشكل في المنطقة تمثل إسرائيل قاعدته الأساسية.

ويأتي الدور التركي ليكمل أعضاء مستطيل التحالف الإقليمي الجديد " إسرائيل – العراق- باكستان – تركيا " كقاعدة أساسية لنظام الشرق الأوسط الكبير أو الموسع، بحيث يكون " حلف بغداد الجديد " بعضوية إسرائيل واستثناء إيران، هو المقدمة أو القاعدة لتأسيس هذا النظام على أنقاض النظام العربي الذي يجري تفكيكه بعد تجميده.

إنّ مجمل هذه التفاعلات يسهم الآن في رسم معالم خريطة جديدة للتحالفات الإقليمية أبطالها باكستان وتركيا وإسرائيل في انتظار البطل العراقي الرابع، خصوصاً أنّ التقارب الباكستاني – الإسرائيلي جاء مقترناً بتوتر باكستاني – إيراني.

وفي سياق هذه التفاعلات الإقليمية يمكن أن نقرأ التقرير الخامس لمركز واشنطن لسياسات الشرق الأوسط الذي صدر في السنة الماضية، خاصة الفصل الذي يتناول نشر السلاح النووي والسياسة الأمريكية تجاه إيران. إذ أنّ معدي التقرير يوصون إسرائيل بتدارس اقتراح التوقف عن إنتاج المواد الإشعاعية المستخدمة في إنتاج السلاح النووي من خلال الافتراض بأنّ كل الدول الأخرى في المنطقة ستحذو حذوها.

مُعدو التقرير تطرقوا للاقتراح الذي وجهوه لإسرائيل كجزء من اقتراحهم الشامل للإدارة الأمريكية حول السبل الصحيحة لمعالجة المسألة الإيرانية. في هذه المسألة اقترح التقرير أن تزيد الإدارة الأمريكية من تدخلها في المفاوضات الأوروبية والروسية مع إيران حول مشروعها النووي، كما أوصى بتقديم عروض اقتصادية مُغرية لإيران، بما في ذلك في مجال الطاقة، إذا وافقت على إيقاف مشروعها النووي الحربي.

أما في حالة رفض إيران للاقتراحات المقدمة لها، فقد أوصى التقرير بوجوب فرض العقوبات الصعبة عليها وتخطيط خيار عسكري أيضا "على إيران أن تفهم أنّ عدم تنازلها عن سلاحها النووي سيؤدي إلي زعزعة وضعها الأمني". كما أنّ التقرير أكد أهمية التنسيق مع إسرائيل التي "تواجه خطراً خاصاً من جراء ظهور السلاح النووي الإيراني".

يحدث هذا كله في ظل حرص على ربط " العراق الجديد " بالتحالف الإقليمي الآخذ في التشكل في المنطقة تحت الرعاية الأمريكية، ولعل في الدستور العراقي ما يؤكد أنّ العراق لم يعد للعرب بقدر ما أصبح عليهم، أو هكذا يريدونه أن يكون.

كل ما سبق يمكن وصفه بأنه الجانب الأول لمشروع إعادة رسم الخرائط السياسية في

الشرق الأوسط، وهو جانب "البناء". هناك جانب آخر صراعي داخلي عربي – عربي هو جانب "الهدم" الذي يجري للنظام العربي وبقوة، ابتداءاً من تفكيك علاقة الدول العربية بالقضية الفلسطينية لإكمال تفكيك بنية النظام العربي. ففي مؤتمر مدريد سنة 1991 حدثت عمليتان في وقت واحد، عملية للتفكيك وأخرى للربط: العملية الأولى، هي عملية فك رابطة الدول العربية بالقضية الفلسطينية، عن طريق تحديد مسار لعملية التسوية اقتصر حضوره على الدول التي لها مشكلات حدودية أو مشكلات حول أراضٍ " متنازع " عليها في فلسطين والأردن وسورية ولبنان، ومن ثم عزلت بقية الدول العربية عن مسار تطور القضية الفلسطينية، خصوصاً بعد عزل فريق التفاوض الفلسطيني في ذلك المسار عن الفرق التفاوضية العربية الأخرى، بعد فرض رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك إسحاق شامير رأيه الرافض لفكرة تشكيل وفد تفاوضي عربي واحد للتفاوض حول كل الملفات الفلسطينية والأردنية والسورية واللبنانية.

أما العملية الثانية، وهي عملية " الربط "، فتمت عبر ابتداع مسار آخر لتفاوض بقية الدول العربية مع إسرائيل من أجل الشروع في تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية، أخذ اسم " المفاوضات الإقليمية ". وإذا كان هذا المسار تعطل جزئياً، بعد ربطه بالتقدم الذي يحدث في المسار الأول وبعد تفجر انتفاضة الأقصى، فإنه يشهد هذه الأيام عملية إحياء واسعة، تحت ستار لقاءات ومؤتمرات وحوارات متعددة.

وربما يكون الاقتراح بعقد مؤتمر إقليمي/دولي للسلام يتوج بإعلان دول عربية إقامة علاقات مع إسرائيل مخرجاً للدول العربية وإعفاءاً مناسباً لها من الحرج، وإن كان بعضها تجاوز هذا الحرج بمسافات واسعة. عندها سيفرض مشهد جديد للعلاقات الإقليمية تتحول فيه العلاقات العربية – الإسرائيلية من علاقات صراعية إلى علاقات تعاونية، وتتحول أنماط علاقات الصراع إلى مستويين آخرين: الأول، بين الدول العربية في ما بينها. والآخر، داخل كل دولة عربية، ومن ثم ينهار النظام العربي كلية لصالح نظام إقليمي بديل تريده الولايات المتحدة الأمريكية.

هنا يفرض النموذج العراقي الجديد نفسه، والنموذج العراقي البديل هو أولاً النموذج المتحرر من عروبته، وهو ثانياً نموذج الصراعات الداخلية العنيفة والدموية على أساس من الفرز العرقي والطائفي، بما يمكن أن يؤدي إلى القضاء نهائياً على نموذج الدولة الوطنية/القطرية العربية لصالح بزوغ دويلات أخرى متعددة طائفية وعرقية.

وعندما يشيع النموذج العراقي ويتم تعميمه، عندها فقط، سيتحقق مشروع إعادة رسم الخرائط السياسية في الشرق الأوسط تحت اسم " نظام إقليمي جديد للشرق الأوسط ".

إيران النووية: حاضنة التأزّم ومفتاح الحلول

صبحي حديدي

لعلّ البعض يتجاهل عن عمد، أو ببساطة يجهل تماماً، أنّ البرنامج النووي الإيراني لم ينطلق في عهد الثورة الإسلامية الإيرانية (1979)، بل قبل اندلاعها بما يقارب ربع قرن، في أيام الشاه رضا بهلوي، وأنها كانت جزءاً من ألعاب الشدّ والجذب بين واشنطن وموسكو، خلال عقود الحرب الباردة، ولهذا فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت الجهة التي رعت وأشرفت علي تنفيذ البرنامج. كذلك كانت أمريكا هي التي زوّدت إيران بمفاعل نووي طاقته 5 ميغا واط، وزوّدت المفاعل بالوقود اللازم، أي اليورانيوم المخصّب (نعم:

اليورانيوم المخصّب ذاته الذي يقيم الدنيا ولا يقعدها اليوم)، كما قبلت إقامة منشآت لتخصيب اليورانيوم في إيران.

وفي عام 1975 وقع وزير الخارجية آنذاك، هنري كيسنجر، ما يُعرف باسم مذكرة القرار الأمني 292، التي أرست دعائم التعاون النووي الأمريكي ـ الإيراني، بقيمة استثمارية صافية تبلغ ستة مليارات. وبعد سنة فقط، وقع الرئيس الأمريكي جيرالد فورد أمراً إدارياً بتمكين إيران من شراء وتشغيل منشأة تتيح فصل البلوتونيوم (أي المرحلة الأعلى علي صعيد تصنيع القنبلة النووية!)، بذريعة أنّ هذه التكنولوجيا سوف تحرّر ما تبقي من احتياطيّ نفطي، وتضعه في التصدير. كلّ هذا تمّ بمباركة وحميّة ودعم أمثال كيسنجر، ونائب الرئيس الحالي ديك شيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وأحد شيوخ المحافظين الجدد ومدير البنك الدولي بول ولفوفيتز.

وأخيراً، في السياق ذاته، لم تكن حكومات ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا والسويد بعيدة عن المساهمة في هذا البرنامج النووي، علي نحو أو آخر، وحصلت علي استثمارات بمليارات الدولارات من خلال مؤسسة Eurodif الإيرانية. الشركة الألمانية Kraftwerk-Unionحصلت علي عقد بقيمة 4 ـ 6 مليارات لإقامة مفاعل نووي للمياه الثقيلة في إيران، والشركة الفرنسية شبه الحكومية Cog'ma دخلت في شراكة مع إيران لتأسيس شركة الـ Sofidif لتخصيب اليورانيوم...

استذكار هذه الحقائق يخدم في فهم معادلة بسيطة، رهيبة النتائج مع ذلك، تسود هذه الأيام في ما يخصّ الملفّ النووي الإيراني (خصوصاً بعد إعلان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أنّ بلاده انضمت إلي النادي النووي!): التكنولوجيا النووية، حتى إذا كانت سلمية بريئة وديعة، ممنوعة إلا علي الحلفاء، والمقرّبين منهم حصراً، ومشروطة بأن تتمّ بأيدي الإخوة الكبار في الغرب عموماً، والأخ الكبير الأمريكي خصوصاً وأوّلاً. وحين كانت إيران هي البلد الصديق الحليف، وكذلك البلد النفطيّ الغنيّ واسع الاستثمار في الغرب ومع الغرب، فإنّ التكنولوجيا النووية لم تكن مشروعة طبيعية مطلوبة فحسب، بل كانت في الآن ذاته عربون صداقة بين إيران وأمريكا كدولة مقابل دولة، وبين كوجيما الفرنسية و بوشهر الإيرانية كشركة مقابل شركة. وحين صارت إيران خصماً، بعد 1979 تحديداً، انقلب الحال رأساً علي عقب في ما يخصّ هذا التعاون، وبات رجيماً شريراً عسكرياً غير سلميّ ولا يسمح به المجتمع الدولي!

وبمعزل عن حقّ إيران، وربما كلّ دولة شرق ـ أوسطية، في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض مدنية، وحقّها، كذلك، في وضع خيار التكنولوجيا النووية العسكرية نصب أعينها، ما دامت الدولة العبرية ليست نووية فحسب، بل نووية دون حسيب أو رقيب أيضاً، فإنّ إعلان أحمدي نجاد الأخير لا يبدو وكأنه يأتي بجديد حقاً، خارج الخطاب الرسمي الذي يغذّي حسّ الديماغوجيا ويدغدغ العصبية القومية. وهذا لا يعني، البتة، أنّ الخطوة ليست مفيدة في تحريك المياه الراكدة هنا وهناك في مستنقعات الشرق الأوسط، وفي إعادة خلط بعض الأوراق، علي مستوي حروب تحسين المواقع في أقلّ تقدير، عند بعض الأطراف (وبينها النظام السوري، مثلاً) التي تري أنّ إيران بأسنان شبه نووية حتى في مستوي الأقوال، أفضل خدمة لهوامش مناوراتهم من إيران واقعة تحت العدسة المكبّرة لوكالة الطاقة النووية.

والحال أنّ الانتساب إلي هذا النادي النخبوي الجذّاب، نادي السلاح النووي، يبدو ضرورياً بالمعني الاستراتيجي في حالات محدّدة، وفي تطويق نزاعات لا يفلح في تطويقها